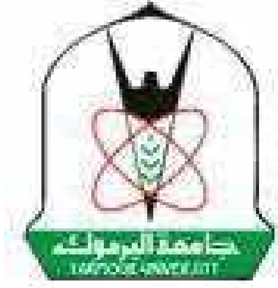
بسم الله الرحمن الرحيم




جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان

# أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح:
# دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

# The Impact of Audit Quality on Earnings Management: Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in Amman Stock Exchange

إعداد الطالب

فراس علي الحوري

إشراف الأستاذ الدكتور

محمود حسن قاقيش

الفصل الدراسي الثاني

2013 - 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

# أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

# The Impact of Audit Quality on Earnings Management: Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in Amman Stock Exchange

إعداد

فراس علي الحوري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

التوقيع

الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش مشرفاً ورئيساً ..................

قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري عضواً ..................

قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام عضواً ..................

قسم المحاسبة، الجامعة الهاشمية

تاريخ المناقشة

25 جمادى الآخرة 1434هـ

6 أيـــــــــار 2013م

# الإهداء

إلى معلم الناس الخير، النبي الأمين محمد صلى الله علية وسلم.

إلى روح والدي الحبيب الذي تمنيت أن يشاركني هذه اللحظات، رحمه الله.

إلى أمي الحنونة، أمد الله في عمرها وأحسن ختامها.

إلى زوجتي رفيقة الدرب، الصابرة، الساكنة جنبات القلب.

إلى أبنائي زينة الحياة الدنيا وبلسمها وقرة عيني، أعراف، وعبد الله، وراما.

إلى إخوتي وأخواتي الذين ينبض القلب بحبهم.

إلى أصدقائي الذين كان لهم الأثر الطيب، المادي أو المعنوي في انجازي لهذه الدراسة.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

فراس علي الحوري

# الشكر والتقدير

قال الله تعالى: ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾
صدق الله العظيم. ﴿ سورة المجادلة آية: 11﴾

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، ولله الشكر والمنة من قبل ومن بعد، الذي أنعم علي بالعلم ووفقني لإنجاز هذا العمل، وأساله تعالى أن تكون هذه الرسالة علماً ينتفع به.**

**وانطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإنه لا يسعني في هذه السطور القليلة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل مشرف هذه الرسالة: الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش على ما بذله وقدمه من جهدٍ، وتعاونٍ، وتوجيهاتٍ ثاقبةٍ لإتمام هذا العمل بهذا الشكل.**

**وإلى جميع أساتذتي الأفاضل الأعزاء أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية لما أولوني إياه من رعاية واهتمام خلال فترة دراستي ..**

**كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة المتمثلة في الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش والأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري والأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام على تفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.**

**والشكر الموصول إلى الأصدقاء الذين وقفوا معي طوال مشوار دراستي وأثناء كتابة الرسالة.**

**جزاكم الله جميعاً خير الجزاء**

**الباحث**

## قائمة المحتويات

# قائمة الجداول

# قائمة الملاحق



# قائمة الأشكال



# قائمة المختصرات

| |
| --- |
| American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) |
| International Federation of Accountants (IFAC) |
| The Institute of Internal Auditors (IIA) |
| Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) |
| U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) |
| Statistical Package for Social Sciences (SPSS) |
| General Linear Model (GLM) |
| Variance Inflation Factor (VIF) |
| Durbin Watson Test (DWT) |
| Amman Stock Exchange (ASE) |

**ملخص الدراسة باللغة العربية**

**الحوري، فراس علي. أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. 2013م.**

**(المشرف: أ.د. محمود حسن قاقيش)**

هَدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام 2011، وأثر جودة التدقيق الخارجي ممثلة بحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح في تلك الشركات، بالإضافة إلى التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض خصائص الشركة (حجم الشركة، ومجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، والرافعة المالية للشركة، والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ونسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة) وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم قياس المستحقات الاختيارية باعتبارها وكيلاً عن إدارة الأرباح باستخدام نموذج Jones المعدل (1995)، وتم اعتبار حجم مكتب التدقيق وكيلاً عن جودة التدقيق الخارجي، وطُبقت الدراسة على عينة مكونة من 71 شركة صناعية مساهمة عامة توافرت عنها البيانات المالية لسنة 2011.

تم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة أسلوب الانحدار المتعدد، حيث أظهرت نتائج التحليل وجود ممارسات لإدارة الأرباح في تقارير الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المالية لسنة 2011 بنسبة بلغت (29.9%)، وتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق

الخارجي وبين ممارسات إدارة الأرباح في تلك الشركات، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من (نسبة ملكية المؤسسات والأفراد التي تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة) وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وكذلك تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من: (حجم الشركة المتمثل بإجمالي أصولها، والرافعة المالية للشركة، وصافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين) وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام هيئة الأوراق المالية بحث مستخدمي البيانات المالية للتزود بالوعي والمعرفة اللازمين لكشف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.، وبضرورة تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المدققين الخارجيين ليتمكنوا من تنفيذ عملية التدقيق باستقلالية، ومهنية عالية، بعيداً عن تأثير وضغوط إدارة الشركة.

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة.

1-2 مشكلة الدراسة.

1-3 أهداف الدراسة.

1-4 أهمية الدراسة.

1-5 محددات الدراسة.

1-6 مخطط الدراسة.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### 1-1 المقدمة:

قد تعمد إدارة الشركات إلى سلوكيات تتعلق بالتدخل في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية، ويمكن أن يكون لهذه السلوكيات أثر إيجابي أو سلبي على صافي الدخل، وقد يعتبره البعض نوعا من التحايل أو التلاعب بالمعلومات المحاسبية، بينما قد يعتبره البعض الأخر سلوكاً قانونياً مشروعاً بغض النظر عن كونه غير أخلاقي طالما أنه يحقق مصلحة الوحدة الاقتصادية.

وقد يؤدي سلوك الإدارة إلى تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو إلى زيادته بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، أو تمهيده عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الدخل لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في السوق، وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح (Earnings Management).

ويُقصد بتدقيق الحسابات بشكل عام فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشاة فحصاً مالياً منظماً، بقصد إبداء رأي فني ومحايد عن مدى تمثيل القوائم المالية لأعمال المنشأة ومركزها المالي، وقد تطور مفهوم التدقيق كثيراً نتيجة زيادة وكبر حجم المنشآت، واتساع أنشطتها، وظهور الشركات المساهمة العامة نتيجة الحاجة لفصل الإدارة عن المالكين، وتفويض السلطات للغير، وصدور بعض القوانين والتشريعات كقانون ضريبة الدخل، وقانون هيئة الأوراق المالية. وتكتسب مهنة التدقيق أهميتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، والتأكد من مطابقة تلك البيانات مع الواقع ( زرزور، 2003).

**1-2 مشكلة الدراسة:**

قد يكون لعملية التدقيق تأثيراً كبيراً على عملية إعداد وعرض التقارير المالية الخارجية، إلا أنه نظراً لنقص البيانات المناسبة لدراسة هذه العلاقة المحتملة- حسب علم الباحث- فإنها لم تنال القدر الكافي من البحوث، فعلى الرغم من أن الكثير من عمليات التدقيق ترتبط بالتقرير المالي للشركة، إلا أن القليل من الأبحاث ركزت على تأثير عمليات التدقيق الخارجي على شفافية وجودة التقارير المالية، وعلى دراسة أثر العوامل التي لها علاقة بالشركات على ممارسات إدارة الأرباح في تلك الشركات.

بناءاً على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في بحث مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ودراسة العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي وممارسات إدارة الأرباح في تلك الشركات، وكما في دراسات عالمية سابقة كدراسة Chen, *et. al.* (2011) فقد تم استخدام حجم مكتب التدقيق المعتمد من الشركة كوكيل عن متغير جودة التدقيق، بحيث تم اعتبار مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4) مؤشراً على ارتفاع جودة عمليات التدقيق، بينما تُعبِّر باقي مكاتب التدقيق عن انخفاض جودة عمليات التدقيق، ومن ثم دراسة أثر بعض خصائص الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في محاولة للتعرف على مدى وجود علاقات بينها وما هي طبيعتها، ويمكن صياغة مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

1. هل هناك ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لسنة 2011؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض خصائص الشركة وممارسات إدارة الأرباح؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

أ- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ممثلة بمجموع أصولها وممارسات إدارة الأرباح؟

ب- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة وممارسات إدارة الأرباح؟

ج- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية للشركة وممارسات إدارة الأرباح؟

د- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وممارسات إدارة الأرباح؟

هـ- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية وممارسات إدارة الأرباح؟

و- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وممارسات إدارة الأرباح؟

ز- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وممارسات إدارة الأرباح؟

ح- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح؟

**1-3 أهداف الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مستوى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2011.
2. التعرف على أثر حجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
3. التعرف على مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض خصائص الشركة (حجم الشركة، ومجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، والرافعة المالية للشركة، والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ونسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة) وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

**1-4 أهمية الدراسة:**

إن التقارير المالية المنشورة للشركات تعتبر مهمة وذات قيمة عالية لجميع مستخدمي البيانات المالية (المستثمرين، والمساهمين، والدائنين، ومحصلي الضرائب، وغيرهم)، لما يتوقف على هذه التقارير من اتخاذ لكثيرٍ من القرارات المهمة، لذا فإن البحث في مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات ومدى تأثير جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح، ودراسة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة معينة من خصائص الشركة وبين مستوى ممارسات إدارة

الأرباح في الشركات سيكون مهماً جداً لمستخدمي البيانات المالية، حيث أنه يمكن أن تكون لعملية إدارة الأرباح تأثير سلبي على حقيقة وجود الأرباح وبالتالي تضليل مستخدمي البيانات المالية.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية من خلال تسليط الضوء على دور جودة التدقيق الخارجي ممثلة بحجم مكتب التدقيق المعتمد من الشركة في كشف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وكذلك تسليط الضوء على أثر مجموعة معينة من خصائص الشركة (حجم الشركة، ومجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، والرافعة المالية للشركة، والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ونسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة) على ممارسات إدارة الأرباح في تلك الشركات، وبالتالي فإن ما تكشف عنه هذه الدراسة سوف يكون له نتائج ايجابية تساهم في تقدم ونجاح تلك الشركات في أدائها من خلال عمل مقارنة بين الشركات، وكذلك يمكن لهذه النتائج أن تشكل مدخلاً لمتابعة أوضاع تلك الشركات والتوقف عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح.

**1-5 محددات الدراسة:**

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة شركات قطاع الصناعة المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، حيث تم جمع التقارير المالية لهذه الشركات لسنة 2011، وبالتالي لا يمكن تعميم هذه النتائج على جميع القطاعات والسنوات.

## 1-6 مخطط الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول وهي:

**الفصل الأول:** الإطار العام للدراسة

**الفصل الثاني:** الإطار النظري للدراسة

**الفصل الثالث:** الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

**الفصل الرابع:** منهجية الدراسة

**الفصل الخامس:** تحليل البيانات واختبار الفرضيات

**الفصل السادس:** النتائج والتوصيات

# الفصل الثاني

# الإطار النظري

## 1-2 المبحث الأول: إدارة الأرباح.

تمهيد

1-1-2 مفهوم إدارة الأرباح.

2-1-2 دوافع إدارة الأرباح.

3-1-2 أساليب إدارة الأرباح العناصر.

4-1-2 الإشارات التحذيرية على وجود إدارة الأرباح.

5-1-2 نتائج إدارة الأرباح.

6-1-2 أخلاقيات إدارة الأرباح.

## 2-2 المبحث الثاني: التدقيق الخارجي.

تمهيد

1-2-2 أهمية التدقيق وأهدافه.

2-2-2 التدقيق الخارجي وأهدافه.

3-2-2 العناصر الأساسية لفاعلية التدقيق الخارجي.

4-2-2 رقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي.

5-2-2 استقلالية المدقق الخارجي.

6-2-2 العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.

7-2-2 أخلاقيات مهنة التدقيق.

## المبحث الأول

## إدارة الأرباح

**تمهيد**

أخذ مفهوم إدارة الأرباح (Earnings Management) بالظهور بشكل كبير وواضح، وأصبح محل اهتمام المحاسبين والمدققين بعد انهيار شركة (إنرون، Enron) إحدى كبريات شركات الطاقة الأمريكية عام 2001، فقد تم اتهام إدارة شركة (إنرون، Enron) بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة، عن طريق استخدام بعض السياسات والأساليب المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح لتحقيق بعض الأهداف الخاصة، والتي يعبر عنها بأرقام الأرباح التي تظهر في القوائم المالية للشركة، وتم تحميل شركة التدقيق العالمية (آرثر اندرسون) جزءاً من المسئولية القانونية كونها المسئولة عن تدقيق حسابات شركة (إنرون).

لقد أشارت البحوث والدراسات إلى انتشار ظاهرة إدارة الأرباح وتغلغلها في الإدارات المالية للشركات في معظم دول العالم المتقدمة، والنامية، والدول المتحولة نحو السوق. فقد نشرت مجلة Economist (2001, p. 72) أن 12% من الشركات الصغيرة تعد مسبقاً لإدارة عوائدها، والتلاعب بها لتحقيق أهدافها، وأن 30-40% من الشركات تدير عوائدها لخلق عوائد إيجابية (Positive Earnings)، بعبارة أخرى إن أعداداً كبيرة من الشركات تستخدم إدارة الأرباح للمحافظة على نمو عوائدها أو لإبطال تجاوز حدود يجب أن لا تتجاوزها.

### 2-1-1 مفهوم إدارة الأرباح:

قام عدد من الباحثين بوضع تعاريف متعددة لمفهوم إدارة الأرباح، وفيما يلي بعضاً منها:

1. إدارة الأرباح هي استخدام الإدارة لحكمها الشخصي بشأن التقارير المالية، وهيكلة العمليات لأجل تعديل التقارير المالية، إما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على التعاقدات التي يتم بنائها على الأرقام المحاسبية المقرر عنها (Wahlen, 1999).
2. إدارة الأرباح هي أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل (Rosenfield, 2000).
3. إدارة الأرباح مصطلح يعبر عن ممارسة الإدارة بالتدخل في عملية القياس، والإبلاغ المالي بما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وذلك بهدف تحقيق أهداف محددة مسبقا من قبل الإدارة، شاملا كافة حالات التدخل المحاسبي سواء التي تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي المعلن، أو التي تؤدي إلى تخفيضه، أو التقليل من تقلباته، للمحافظة على مستويات نموه (المومني، 2006).
4. إدارة الأرباح هي اختيار للسياسات المحاسبية من جانب المنشأة لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات، بهدف تعديل التقارير المالية، سواء كانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للمنشأة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير (الداعور وعابد، 2009).

5. إدارة الأرباح يمكن أن تقسم إلى إدارة الأرباح الجيدة ( Good Earnings Management)، وتعني إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على الأداء المالي المستقر. وإدارة الأرباح السيئة ( Bad Earnings Management)، ويهدف هذا النوع إلى إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع بعض القيود الاصطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية (أبو عجيلة وحمدان، 2009أ).

**2-1-2 دوافع إدارة الأرباح:**

إن ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة في الشركة لابد أن يكون لها دوافع معينة لتحقيق أهداف محددة، شأنها بذلك شأن أي سلوك أو ممارسة عملية في الحياة لابد أن يسبقها دافع أو رغبة، ويمكن استعراض بعض الدوافع الأساسية لعملية ممارسة إدارة الأرباح وهي:

3. **الدوافع التعاقدية (Contractual Motivations):**

فقد أشار Healy & Wahlen (1999, p. 368) في دراستهما إلى أن القوائم هي وسيلة الاتصال بين الشركة وبين جميع الجهات التي لها علاقة بالشركة كحاملي الأسهم، والمقرضين، والمستثمرين وغيرهم، مما يولد الدوافع لدى الشركة لممارسة إدارة الأرباح بهدف تحقيق بعض المنافع ومنها: تعظيم مكافأة الإدارة، أو اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات، أو مقابلة شروط القروض، أو بهدف توفير الشعور بالأمان الوظيفي.

4. **الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالي:**

إن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم، يمكن أن يولد دافعاً أو حافزاً للمديرين لإدارة الأرباح، وذلك

محاولـة منهم للتـأثير علـى أداء سـعر السـهم فـي المـدى القصـير (Dechow, *et. al.,* 1995).

إن للإدارة دوافع قوية للتأثير على الأرقام المحاسبية بما يحقق مصـالحها الذاتيـة، وعندئذٍ يكون الـدافع انتهازيـاً إلـى حدٍ مـا، وبـين مرعـي (2002، ص751) أهـم الـدوافع الذاتيـة لـلإدارة وهي:

أ- التأثير سلباً على أسعار الأسهم ثم الاستحواذ بعد ذلك عليها.

ب- المحافظـة علـى سـمعة (شـهرة) مـديري المنظمـة وذلـك لتعزيـز مـوقفهم فـي الاحتفـاظ بمناصبهم الوظيفية.

ج- الحوافز الكبيرة للإدارة بأن يكون لها دوافع التأثير على رقم الأرباح كنتيجة لخطة الحوافز المتبعة في المنظمة، وخاصة إذا ارتبطت حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية.

د- تحول المنظمات المغلقة إلى منظمات مساهمة ذات اكتتاب عام.

هـ- قد تلجأ الإدارات الجديدة إلى التخلص من كل الخسائر المتراكمة، وذلك بتحميلها للسنة التـي حـدث فيهـا التغييـر، وبـذلك تظهـر الإدارة الجديـدة بـشكل أفـضل عنـد تقيـيم أداء المنظمة، وهذا يسمى بـ (Big Bath).

**5. الدوافع التنظيمية:**

هنالك شكلين من أشكال الدوافع التنظيمية على إدارة الأرباح وهما:

**أ- التنظيم الخاص بالصناعة:**

تَظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يكون هناك اعتقاد بأن للأرباح المعلنة تأثير على عمل واضعي التشريعات أو المسئولين الحكوميين، وبالتالي فإنه من خلال إدارة نتـائج العمليـات يمكـن للمـديرين التـأثير علـى أعمـال واضـعي التـشريعات أو المـسئولين

الحكوميين، مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على المنشأة ( Scott & Pitman, 2005).

**ب- التنظيم الخاص بمكافحة الاحتكار:**

إن الشركات المعرضة لاتهامها بقضايا الاحتكار (من منطلق مكافحة الاحتكار)، أو أي قضايا سياسية أخرى، لديها دوافع لإدارة أرباحها لكي تظهر أقل ربحية ( Watts & Zimmerman, 1978).

**2-1-3 أساليب إدارة الأرباح:**

تَدّل الممارسة العملية لإدارة الأرباح على وجود عدد من الاستراتيجيات والأساليب التي تتبعها إدارة الشركة في عملية ممارسة إدارة الأرباح، والتي من شأنها التأثير على المعلومة المحاسبية من حيث الشكل والمضمون، وبشكل خاص عند إعدادها للتقارير المالية الدفترية بالصورة التي تراها مناسبة وبدرجات مختلفة، ويختلف كل أسلوب تتبعه الإدارة باختلاف نوعية القرارات المتخذة، والأهداف المحددة بشكل مسبق، ومن الأساليب الشائعة لإدارة الأرباح:

1. **استغلال المرونة المتاحة من المعايير المحاسبية:** سمحت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) ببعض المرونة بتطبيق المعايير المحاسبية بهدف الوصول إلى عرض أفضل للقوائم المالية، والتي تساعد كافة المهتمين والمستفيدين باتخاذ القرارات التي تحقق منفعتهم بناءاً على شفافية هذه القوائم المالية، إلا أن هذه المرونة قد يتم استغلالها لتشويه شفافية ومصداقية القوائم المالية نتيجة للنقاط التالية (شتيوي، 2009):

أ- **الاجتهاد في وضع التقديرات المحاسبية (Discretion in Accounting Estimations):** تسعى الإدارة إلى وضع التقديرات المحاسبية ضمن النظام المسموح

به للمديرين مثل (تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ونفقات البحوث والتطوير، وخسائر الهبوط في قيمة الأصول)، وبما يتوافق مع GAAP.

ب- **الحرية في اختيار السياسات المحاسبية ( Discretion in Accounting Methods):** تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها، مثل الاختيار بين طرق الإسهتلاك ضمن ما يسمح به GAAP.

2. **ممارسة الاعتراف بالإيراد:** تخضع هذه الممارسات بشكل كبير لحكم الإدارة، حيث أنه من الصعوبة بمكان على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذا كان على البائع أداء التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة، الأمر الذي دفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الثابت بالعقد الماضي (عقد التسعينيات)، دفع بالعديد من الشركات وبشكل تدريجي إلى تبني سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد (Beatty, *et. al*., 2002).

3. **التلاعب بالدفاتر:** تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت. وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها وتوليد أرباح قد تكون وهمية في بعض الأحيان (أبو عجيلة وحمدان، 2009أ):

أ- **تعجيل الإيرادات:** وذلك باستخدام أسلوبين:

- إثبات مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية: فقد تقدم الشركة في حالة إبرام عقود بيع لبضاعتها لفترة زمنية تمتد لأكثر من سنة، بتسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في حسابات سنة مالية واحدة مع أنها تخص أكثر من سنة مالية.

- طريقة حشو القناة (Channel Stuffing): تلجا بعض الشركات عادة في الربع الأخير من السنة لتضخيم أرقام مبيعاتها من خلال إجبار قنوات التوزيع (الموزعين) لاستيعاب كميات كبيرة من منتجات الشركة ليتم بيعها، ويتم تقييدها في دفاتر الشركة في خانة المبيعات بالرغم من كونها ليست مبيعات فعلية، وتعرف هذه الطريقة أيضاً بـ (Trade Loading).

ب- **تأجيل المصروفات:** تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من تحميلها للسنة الحالية.

ج- **المصاريف غير المتكررة:** يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدى بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

د- **الإيجارات المصطنعة:** يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنوياً، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه (Wayman, 2007).

4. **تنظيف القوائم المالية (Big Bath):** تلجا بعض الشركات إلى هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغيرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات فبدلاً من أن تقوم الشركة بالاعتراف بهذه المصاريف حسب سنوات ظهورها، تقوم الشركة بإظهارها دفعة واحدة وتحميلها للسنة الأولى، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى (Big Bath)، وينتج عن ذلك أيضاً تعزيز دخول السنوات التالية. أما بخصوص الدافع من وراء هذه الممارسة فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباحاً سيئة في سنة

ممارسة (Big Bath) في حال ما إذا تبعها تحسن فعلي في السنوات اللاحقة ( Levitt, 1998).

**2-1-4 الإشارات التحذيرية على وجود إدارة الأرباح:**

يَنبغي على المدققين، والمحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أية إشارات تحذيرية (Warnings Signs) تشير إلى وجود إدارة الأرباح. ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية ما يلي (Magrath & Weld, 2002):

1. تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
2. حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
3. مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء.
4. احتياطات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية.
5. احتياطات التملك (Acquisition Reserves) المشكوك فيها.
6. الأرباح التي تتلاءم وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

ولعل من أهم الأمور التي تعتبر مؤشراً على وجود ممارسات لإدارة الأرباح والتي تدعى بالأعلام الحمراء كما بينها البارودي (2002، ص102):

1. تغييرات غير مفسره في السياسات المحاسبية.
2. ربح كبير ناتج عن بيع الأصول.
3. فجوه متزايدة بين الدخل الصافي والسيولة النقدية الناتجة من العمليات، حيث يعتبر التباين الكبير بين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وبين رقم المبيعات مؤشراً على احتمال أن المنظمة قد قامت بتضخيم الإيرادات من خلال التلاعب في أسس الاعتراف بالإيراد.

4. فجوة متزايدة بين صافي الدخل المحاسبي والدخل الضريبي.
5. الزيادة الكبيرة أو الانخفاض الكبير في رقم الأصول والاستثمارات المالية.
6. تعديل كبير في تقارير الربع الرابع.
7. صفقات كبيرة مع الأطراف ذات العلاقة.

### 2-1-5 نتائج إدارة الأرباح:

قد تُؤدي إدارة الأرباح إلى تحقيق منافع للمنشأة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل. ومن أهم هذه المشكلات ما يلي (Clikeman, 2003, p.76):

1. **تخفيض قيمة المنشأة:** توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشأة، بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنها يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة، فعلى سبيل المثال، تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام المنشأة ببيع المنتج في 30 كانون أول بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع المنتج لذات العميل في اثنين كانون ثاني. كذلك فإن تأخير المصروفات الاختيارية ( Discretionary Expenses) يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء المنشأة، فتأخير الصيانة، والبحوث والتطوير، وتدريب العاملين قد يؤدي إلى فشل المعدات، وخسارة حصة المنشاة في السوق، وتخفيض الإنتاجية.
2. **تلاشي المعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالمنشأة التي تمارس إدارة لأرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة. ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر الممارسة مناخاً أخلاقيا يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها،

ويمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحدراً حاداً، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

3. **إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية:** لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضا على مستوى الإدارة التشغيلية، فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، والفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ، ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشكلات التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشكلات بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

4. **العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية:** في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بممارسات لإدارة أرباحها، فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة قيمتها واحد مليون دولار على شركة (W.R. Grace and Co) وطلب منها إعادة حساب أرباحها والإعلان عنها، والسبب في ذلك أن الشركة بين عامي (1990–1992) قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطات غير صحيحة قيمتها 55 مليون دولار، وبين عام (1993–1995) قامت الشركة بإعادة الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة.

### 2-1-6 أخلاقيات إدارة الأرباح:

نَظراً لما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة ومطلقة داخل الشركات، فإنهم الأقدر على الفهم والإلمام بكل المعلومات المتعلقة بأعمال تلك الشركات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة أن يكون لدى هؤلاء المديرين إستراتيجية إفصاح عن تلك المعلومات للأطراف الخارجية التي ينقصها الكثير من الخبرة والإلمام بمجريات الأحداث داخل الشركات، التي إما أن يكونوا فيها مساهمين أو

مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك، كما ينبغي لهذه الإستراتيجية أن توازن بين الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المادية للشركة في الوقت الملائم من ناحية، والسرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب ألا تتاح للجميع من ناحية أخرى، حيث أن الحفاظ على هذا التوازن هو الرافد الرئيس للحاكمية المؤسسية الجيدة داخل الشركة.

إن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضوع خلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقياً أم لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك التحسين الجوهري لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية، أم التضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة، وفي كل الأحوال فإن الخداع ليس دائماً لا أخلاقياً، لكنه بحاجة إلى تبرير، فعندما يتوفر بديل عن الخداع لا يمكن أن نجد مبرراً لممارسة الخداع، وكما يقول الفيلسوف (BOK) أن المشكلة مع الخداع انه قد يحجب هدفاً ما، أو يحذف أو يخفي بدائل مناسبة، ينجم عنها تقديرات خاطئة تلحق الضرر بالطرف الذي تم خداعه (Gaa & Dunmore, 2007).

ويمكن القول انه بعد الاطلاع والبحث في مجمل حيثيات موضوع إدارة الأرباح فان الباحث يجد أن ممارسات إدارة الأرباح هي عمليات مشبوهة، ولا أخلاقية، والهدف منها التضليل وإعطاء صورة مغايرة للواقع، حيث تقوم المنشأة بممارسة إدارة الأرباح بأي أسلوب كان من أجل تحقيق أهداف خاصة تخدم بعض الجهات، وقد يعود ذلك بالضرر على جهات أخرى لها علاقة بالمنشأة التي تمارس إدارة الأرباح.

## المبحث الثاني

## التدقيق الخارجي

**تمهيد**

نشأ ما يُعرف بالتدقيق قبل 2000 عام، بدايةً في مصر ثم في اليونان وروما وغيرها، حيث كان يطلب من العاملين على جمع الضرائب (العبيد) بأن يقدموا أنفسهم بشكل علني للعامة، وكان يطلب من المواطنين أن يقدموا حسابات شفافة عن أموالهم ليتم اقتطاع الضريبة (Porter, *et. al.*, 1996).

وكان يُنظر في السابق إلى عملية التدقيق على أنها مجرد وسيلة لاكتشاف الأخطاء والغش والتزوير والتلاعب، وكان هدف التدقيق مقتصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات، دون إبداء رأي فني ومحايد حول ما يقدَّم من بيانات، ولكن النظرة إلى عملية التدقيق قد تغيرت في العصر الحديث، فاكتشاف الغش والخطأ ليس هدفاً جوهرياً وحيداً من أهداف عملية التدقيق، وليس على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات، حيث أصبح واجب المدقق القيام بتدقيق انتقادي منظم للدفاتر والسجلات ، وإبداء رأي فني محايد ضمن تقريره الذي يقدمه – للجهة التي طلبت منه التدقيق– بحيادية مطلقة وبغض النظر عما ينطوي عليه التقرير من نتائج (المطارنة، 2009).

### 2-2-1 التدقيق، أهميته وأهدافه:

عُرِّف التدقيق بأنه فحصٌ للدفاتر والسجلات لتمكن المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل المركز المالي للمنشأة بصورة عادلة وصحيحة (Spicer & Pegler, 1989).

وكذلك عُرِّف التدقيق بأنه "فحص القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي)، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من صحة أرصدة عناصر المركز المالي وقائمة الدخل، والحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة، لإبداء الرأي الفني المحايد عن صدق تعبير تلك القوائم للمركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية" (جربوع، 2003، ص13).

وتتمثَّل أهمية التدقيق على اعتبارها وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المحاسبية للمنشآت في ظل اتخاذ القرارات أو رسم السياسات المستقبلية، وخاصة إذا ما تم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات والتي تتمثل في: إدارة المشروع، والبنوك والجهات المانحة للقروض، ورجال الأعمال والمستثمرين، والنقابات العمالية، والجهات الحكومية (الساعي وعمر، 1991).

وحدَّد نور (2007، ص234) أهداف عملية التدقيق بما يلي:

1. تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة.
2. تحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.
3. حماية الأصول وتحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع.
4. الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية والخروج برأي فني ومحايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر.

5. الوصول إلى الأهداف والغايات ومراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها.
6. تحديد مواطن الخطر.
7. منع واكتشاف الغش والاحتيال وتقليل فرص الأخطاء عن طريق زيارات المدقق للمشروع.
8. تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة.

**2-2-2 التدقيق الخارجي وأهدافه:**

يتوجب على الشركات المساهمة العامة تعيين مدقق حسابات خارجي يقوم بفحص القوائم المالية، والدفاتر، والسجلات، وأنظمة الرقابة الداخلية لزيادة الثقة والمصداقية بالمعلومات المحاسبية الصادرة عن تلك الشركات، بحيث يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني والمحايد عن مدى عدالة وصدق قوائم الشركة المالية، مع التزامه بالمبادئ المحاسبية، ومعايير التدقيق، كما يجب أن يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية عن الشركة التي يدقق حساباتها، والمدقق الخارجي المستقل هو ذلك الشخص المؤهل والمجاز لتدقيق البيانات المالية، وتقديم تقريره حولها إلى الجهة التي عينته، فعلى سبيل المثال (مدقق حسابات الشركات المساهمة العامة) يقدم تقريره إلى الهيئة العامة التي عينته كما في المملكة الأردنية الهاشمية، أو إلى مجلس الإدارة والمساهمين في بعض البلدان الأخرى (التميمي، 2004).

وتتمثل واجبات مدقق الحسابات الخارجي بما يلي (Pickett & Pickett, 2005):

1. التخطيط لعملية التدقيق.
2. عمل اختبارات لفحص القوائم المالية والتأكد من عدالتها.
3. فحص جودة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن التدقيق كامل ودقيق.
4. وضع التقرير النهائي.

وأهم أهداف التدقيق الخارجي ما يلي (جربوع، 2003، ص13):

1. إبداء الرأي الفني والمحايد حول صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
2. إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه العجز في هذا النظام.
3. إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل: المستثمرين، والدائنين، والبنوك، والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية، وذلك مثلاً لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية للشركة أم لا.

**2-2-3 العناصر الأساسية لفاعلية التدقيق الخارجي:**

تَتمثَّل فاعلية التدقيق الخارجي في تحقيق أهداف التدقيق الخارجي من حيث التأكد من أن جميع العمليات المحاسبية المالية تم تسجيلها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن البيانات المالية المنشورة مطابقة للبيانات الواردة بالدفاتر، وأن تقرير المدقق يشهد بعدالة تمثيل هذه البيانات لنتائج الأعمال عن فترة معينة استناداً إلى معايير التدقيق، وقواعد السلوك المهني، وأدلة التدقيق الكافية الملائمة، وبأن يعبر التقرير عن مدى خلو هذه البيانات من الأخطاء الجوهرية، وعدم إعطاء رأياً أو إصدار تقريراً مخالفاً لما تحتويه البيانات المالية التي تعدها الإدارة (السويطي، 2006).

وقد بين الجعافرة (2008) أن لفاعلية التدقيق الخارجي صلة بالعناصر التالية:

1. رقابة الجودة على أعمال التدقيق.
2. استقلالية المدقق.
3. أتعاب المدقق.
4. مؤهلات المدقق.

5. استمرارية المدقق (عدد مرات تدقيق أعمال الشركة من المدقق نفسه).

### 2-2-4 رقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي:

"تُعرَّف رقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي بأنها إجراءات وسياسات موضوعة من قبل مؤسسة التدقيق نفسها للتأكد من أن هذه الإجراءات طبقت لأجل الوصول لمستوى الحد الأدنى وهو تطبيق المعايير المهنية المطلوبة" (التميمي، 2004).

كما كانت قد عُرِّفت على أنها "جميع المقاييس المستخدمة من قبل مكتب التدقيق والمصممة للمساعدة على إنجاز عمليات التدقيق بدرجة عالية من النوعية والجودة، فهي الوسيلة التي يمكن بواسطتها لمكتب التدقيق التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات التدقيق التي يقوم بها تعكس مراعاته لمعايير التدقيق الدولية، أو أية شروط قانونية أو تعاقدية، أو أية معايير مهنية يضعها المكتب بنفسه، وكما تشجع الرقابة على الجودة مراعاة المعايير الشخصية الملائمة لعمل المدقق، والتي تم وضعها في قواعد السلوك المهني الصادرة عن المجامع المحاسبية، ومن المهم أن تصمم هذه المقاييس بقصد تكوين رأي صحيح للمدقق عن القوائم المالية، بالإضافة إلى صياغة هذا الرأي بصورة واضحة تقوي من قابلية الاعتماد عليه من قبل مستخدمي البيانات المالية" (دهمش، 1994).

إن تطبيق رقابة الجودة على أعمال التدقيق له أهميته القصوى لمتخذي القرارات في بيئة الأعمال على المستويين المحلي والدولي لدوره الكبير في اتخاذ قرارات الاستثمار، فلم يعد قاصراً تقرير المدقق على استخدامه من قبل إدارة الشركة أو ملاكها للحكم على كفاءة إدارتها لموارد المنشأة، بل تعدى ذلك وصولاً لاعتماد كثير من متخذي القرار على تقارير التدقيق.

وقد شَكل المحاسبون في الولايات المتحدة مركزاً جديداً خاصاً غير ربحي، هدفه تعزيز الثقة بشركات التدقيق المحاسبي بعد أن أدت عدة أزمات في الألفية الثالثة إلى تراجع الثقة بالمدققين، وقد

دعم معهد المحاسبين القانونيين وشركات التدقيق الكبرى المركز الجديد، ويقع هذا المركز في العاصمة واشنطن، وهدفه الأول كما تقول المديرة التنفيذية (Cynthia Fornelli) هو رفع مستوى جودة التدقيق وزيادة ثقة المستثمرين بالمدققين وبالبيانات المالية، ويتكون مجلس إدارة المركز من 12 عضواً، سبعة من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)، واثنان من شركات التدقيق الستة الكبرى وثلاثة مستقلين، ويقول المؤيدون للمركز أنه مركزٌ جديدٌ بلا ماضٍ أسود، يمكنه تعزيز الثقة المتراجعة بشركات التدقيق (The Center for Audit Quality, 2007).

**2-2-5 استقلالية المدقق الخارجي:**

عَرَّف المطارنة (2009، ص40) استقلالية المدقق الخارجي بما يلي:

1. الاستقلال المادي: بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمدقق، أو أحد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بتدقيق عملياتها، وذلك خلال الفترة التي تخضع للفحص والتي سيدلي برأيه عن مدى سلامة العمليات المالية خلالها.
2. الاستقلال الذاتي أو الذهني: بمعنى استقلال المدقق مهنياً من خلال عدم وجود أية ضغوط أو تدخل من جانب العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق، بشأن التحقق من سلامة الدفاتر ودقة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي.

## 2-2-6 العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي:

يُعتبر عمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فعالية تدقيقية واحدة، وإن اختلفتا في النطاق والأهداف، حيث لا يوجد تعارض بين كل منهما، بل الأصل أن تتغلب الصبغة التكاملية على عمليهما، حيث أن مصلحة الشركة تقتضي هذا التعاون والتنسيق بينهما، وهذا ما يقتضيه المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 بعنوان (استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي)، حيث أشار المعيار إلى أنه يجب على المدقق الخارجي أن يراعي فعالية التدقيق الداخلي وتأثيراته إن وجدت على إجراءات التدقيق الخارجي (International Federation of Accountants (IFAC), 2001).

وقد أشار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) من خلال المعيار رقم 65 بعنوان (اعتبارات المدقق الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي عند مراجعة القوائم المالية) إلى إمكانية استخدام المدقق الخارجي للمعايير المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين The Institute of Internal Auditors (IIA) في تقييم كفاءة وموضوعية المدقق الداخلي، وهذا يؤكد أن العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي هي علاقة تكامل وتعاون.

وتُعتبر فعالية وكفاءة قسم التدقيق الداخلي من العوامل التي تؤثر في تقليل بدل أتعاب المدقق الخارجي، ومما لا شك فيه أن هذا يساهم في زيادة إيرادات الشركة محل التدقيق (Felix, *et. al.*, 2001)، ومع كل التشابه الذي ذكر سابقا بين التدقيق الداخلي وبين التدقيق الخارجي إلا أنه يوجد كثير من الأمور التي قد تلتبس على البعض من حيث الأهداف، ونطاق العمل، والأطراف المستفيدة، ومتلقي التقرير وغيرها من الأمور التي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (1) التالي (المدلل، 2007):

**الجدول رقم (1)**

**ملخص لأهم أوجه الاختلاف بين المدقق الداخلي وبين المدقق الخارجي**

| وجه الاختلاف | المدقق الداخلي | المدقق الخارجي |
|---|---|---|
| التعيين والتبعية | موظف يتبع مستوى إداري معين (الإدارة العليا). | متعاقد مهني مستقل تماماً عن الشركة. |
| الجهة المسئول أمامها | مسئول أمام رئيس مجلس إدارة الشركة أو الإدارة العليا أو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. | مسئول أمام الجمعية العامة للمساهمين. |
| أهداف عملية التدقيق | تتحدد بمعرفة الإدارة العليا للشركة وبتوجيه من المعايير الدولية ذات العلاقة وحسب التعاقد ونطاق الارتباط الذي يجريه مع الجهة المسئولة. | تتحدد حسب معايير المراجعة الدولية، ولا دخل لإدارة الشركة العليا بتحديدها، وتتمحور حول إبداء الرأي الفني المحايد فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لإطار تقارير مالية محدد. |
| الأطراف المستفيدة | الإدارة العليا للشركة، والمستويات الإدارية المختلفة، ولجنة التدقيق بشكل مباشر، ويستفيد المساهمون من تحسن الأداء بشكل غير مباشر. | المساهمون بالإضافة للأطراف الخارجية المختلفة. |
| نطاق العمل | تدقيق مالي وتدقيق أداء النظم الرقابية. | تدقيق مالي فقط. |
| الاستقلالية | استقلالية مجتزأة لتبعيته لإدارة المنشاة أو مجلس الإدارة ووقوعه تحت التأثير المباشر. | أكثر استقلالية. |
| متلقي التقرير | يوجه بصفة أساسية للإدارة العليا أو لجنة التدقيق حسب التبعية التنظيمية والأهمية النسبية. | الجمعية العامة للمساهمين وينشر في الصحف ويوزع على الأطراف الداخلية والخارجية. |
| دورية التدقيق | عملية التدقيق مستمرة وفقاً لخطة معتمدة من الإدارة العليا ولجنة التدقيق. | عملية التدقيق تتركز حول البيانات الختامية الخاصة بالفترة المالية وبالتالي فهي تتركز في أخر الفترة المالية بالإضافة إلى مراجعات محدودة خلال العام. |

**7-2-2 أخلاقيات مهنة التدقيق:**

تُعبِّر الأخلاق عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، وبالتالي فإن أخلاقيات التدقيق ما هي إلا مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك المهني، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأ، وهي تمثل خطوطاً توجيهية للمدققين في أداء أعمالهم المهنية، وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المدقق أكثر تأثيراً كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المدقق، فالأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتميز الصواب من الخطأ، وفي مجال التدقيق تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المهني الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل (Stralser, 2008).

ويشير العديد من الكتاب والباحثين بهذا الصدد إلى أن الأخلاقيات تتأثر كثيراً بالقيم والتقاليد الاجتماعية والتشريعات النافذة والعوامل الموقفية، وتحدد علاقات المدير بالأفراد العاملين والأفراد الآخرين خارج المنظمة ذوي المصالح في المجتمع، ومن خلال متابعة تطور الفكر الإداري نجد أن أخلاقيات الإدارة كثيرا ما غيرت من طبيعة العمل الإداري ، ففي الماضي كان التركيز على حماية مصالح المالكين والاهتمام بالإرباح في حين أن الاتجاه الحالي يركز على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، وتنعكس الأخلاقيات على أداء وأنشطة المدققين، إذ إن هؤلاء سوف يراعون العديد من المحددات الأخلاقية قبل أن يُبدعوا رأياً ما، أو يظهروا أي رد فعل.

# الفصل الثالث

## الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

**تمهيد**

**3-1 الدراسات العربية.**

**3-2 الدراسات الأجنبية.**

**3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.**

**3-4 ملخص الدراسات السابقة.**

**3-5 فرضيات الدراسة.**

# الفصل الثالث

## الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

**تمهيد**

يَهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض موجز لبعض الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت بالدراسة والتحليل الأدبيات النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف التعرف على أهم النتائج والمؤشرات العامة التي أسفرت عنها تلك الدراسات، وقد تم ترتيب هذه الدراسات حسب تسلسلها الزمني بدءاً من الأقدم تاريخياً.

**3-1 الدراسات العربية:**

**1. دراسة السهلي (2006) بعنوان: "إدارة الربح في الشركات السعودية"**

هَدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية، ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل إدارة الشركات السعودية تمارس إدارة الربح، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة على الشركات المدرجة في البورصة السعودية وشملت عينة الدراسة 40 شركة سعودية مقيدة بسوق المال السعودي، وقد عمل الباحث على تصميم نموذج انحدار لاختبار فرضيات الدراسة، حيث اعتمد على الإحصاءات الوصفية ومعامل الانحدار من حزمة (SPSS) في تحليل النتائج، وتوصل إلى:

أ- إن الشركات الصناعية هي أقل الشركات من حيث إدارة الربح في المملكة العربية السعودية، بينما الشركات الزراعية من أكثر الشركات ممارسة لإدارة الربح في المملكة.

ب- تمارس الشركات السعودية إدارة الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح، حيث تمارس إدارة الربح بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وتمارسها بطريقة سالبة عندما تكون الأرباح منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة.

ج- تمارس الشركات السعودية إدارة الربح بهدف الحصول على زيادة في رأس المال، فقد أوضحت النتائج أن الشركات تقوم باستخدام إدارة الربح لزيادة الأرباح في السنوات التي تم فيها زيادة رأس المال.

د- عدم وجود تأثير لنسبة المديونية على ممارسة إدارة الربح في الشركات.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في وسائل ومعايير الإفصاح السائدة في المملكة العربية السعودية.

**2. دراسة المومني (2006) بعنوان: "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"**

هَدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى استفادة الشركات الأردنية من المرونة المتاحة في معايير المحاسبة في ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عن طريق اختبار تأثير العوامل التالية (حجم، وربحية، ومديونية، وسيولة الشركة، ومعدل نموها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق) في سلوك الإدارة اتجاه إدارة الأرباح. تم تطبيق نموذج Jones المعدل (1995) على 70 شركة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (1997-2003)، وتوصلت الدراسة إلى:

أ- إن معظم المديرين يشاركون في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستفادة من المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية.

ب- قطاع البنوك هو الأعلى في أداء ممارسات إدارة الأرباح.

ج- قطاع التأمين هو الأقل في أداء ممارسات إدارة الأرباح.

د- وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح في كل القطاعات باستثناء قطاع البنوك.

هـ- وجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح.

و- وجود علاقة عكسية في قطاع الصناعة بين حجم السيولة النقدية ونوع تقرير التدقيق من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام الجهات المهنية بجودة المعلومات المحاسبية والأبعاد السلوكية للإدارة للحد من تدخلها بعملية القياس المحاسبي.

**3. دراسة العبد الله وآخرون (2007) بعنوان: "الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"**

هَدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد طبقت على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (1996-2003)، وقد هدفت الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسين هما:

أ- التعرف على مدى انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة في ظل ثلاثة مقاييس هي (صافي الأرباح التشغيلية، وصافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل بعد الضريبة).

ب- التعرف على المؤثرات أو الموجهات لسلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل.

وقد تكونت عينة الدراسة من 53 شركة صناعية أردنية مساهمة عامة، حيث تمت دراسة القوائم المالية لتلك الشركات عن ثماني سنوات من الفترة (1996-2003)، وقد تم اختبار 24 فرضية، 11 منها متعلقة بالحجم (القيم المطلقة)، و13 متعلقة بالنسب المالية (العلاقة بين المتغيرات)، وتم استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت بهدف التحليل الأولي للبيانات، وقد توصل الباحثون إلى:

أ- وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالنسب المالية بين الشركات التي تعمد إلى تمهيد الدخل وبين الشركات التي لا تعمل على تمهيد دخلها.

ب- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في حالة الفرضيات ذات العلاقة بمتغيرات الحجم.

وكانت أهم توصيات الدراسة تركيز العمل على زيادة وعي وإدراك مستخدمي القوائم المالية، وعلى وجه الخصوص حملة الأسهم -حسب الدراسة- لأنهم الأكثر استهدافاً من وراء عملية تمهيد الدخل من قبل الشركات الصناعية المساهمة الأردنية.

**4. دراسة عيسي (2008) بعنوان: "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية"**

هَدفت هذه الدراسة إلى تقديم المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة (التدقيق) الخارجية وتقييم مدى أهمية حجم منشأة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التي حظيت باهتمام كثير من البحوث كمؤشرات للجودة، كما هدفت الدراسة إلى إبراز دور جودة المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من مديري المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية قوامها 74 مفردة، وتم تجميع البيانات باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لاختبار العلاقة بين

جودة المراجعة كمتغير تابع والعوامل المؤثرة فيها كمتغيرات مستقلة، واستخدام تحليل الانحدار البسيط في تحليل العلاقة بين جودة المراجعة كمتغير مستقل وسلوك إدارة الأرباح كمتغير تابع. وقد توصل الباحث في دراسته إلى:

أ- وجود علاقة ايجابية بين كلٍ من (حجم منشأة المراجعة، وسمعة ومنشأة المراجعة، ومراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة بمنشأة المراجعة، وتخصص الصناعة، وأتعاب المراجعة، وتعرض المراجع للمسائلة القانونية، واستقلال وموضوعية المراجع) وبين جودة المراجعة.

ب- وجود علاقة سلبية بين كلٍ من (مدة خدمة المراجعة، وأهمية العميل، وسلوك أداء الأرباح) وبين جودة المراجعة.

وأوصى الباحث بالعمل على إنشاء لجنة للرقابة على جودة المراجعة في مصر، تكون مهمتها الإشراف على منشآت المراجعة، وإصدار قانون يماثل القانون الأمريكي (Sarbanes – Oxley Act of 2002).

**5. دراسة مبارك (2009) بعنوان: "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية"**

هَدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية بهدف اختبار ما إذا كان لجودة أنشطة المراجعة الداخلية تأثير عكسي على ممارسات إدارة الأرباح، وقد استخدم الباحث التغير في نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح، بينما عبر عن جودة أنشطة المراجعة الداخلية ببعض المتغيرات وهي (المؤهلات العلمية، والشهادات المهنية، والتدريب، والخبرة، وحجم قسم المراجعة الداخلية، وحجم العمل المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية، والمعرفة بعمليات الشركة، والاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية،

وعدم المشاركة في العمليات التنفيذية، ووجود دليل للمراجعة الداخلية، ووجود نظام لرقابة جودة أداء وظائف المراجعة الداخلية)، وشملت الدراسة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية خلال الفترة (2006 – 2008)، وقد أجرى الباحث التحليل الإحصائي (الانحدار الخطي) للبيانات التي حصل عليها عن 35 شركة من أصل 67 شركة تمثل حجم المجتمع، وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى:

أ- وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

ب- حجم عمل المراجعة الداخلية المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له علاقة عكسية ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

وقد أوصى الباحث بإجراء المزيد من البحوث التي تتناول ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية لمعرفة كيفية تطبيق ممارسات إدارة الأرباح في البيئة السعودية.

**6. دراسة أبو عجيلة وحمدان (2009ب) بعنوان: "جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح"**

هَدفت الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح من ناحية، وفحص تأثير إحدى العوامل المؤثرة على تلك الممارسة، والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية ومنها: اختبار ذي الحدين ( Binomial

Test)، واختبار (Binary Logit)، واختبار (T-test) على عينة الدراسة المكونة من 45 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان لعام 2007.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة (2001- 2006) بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات، والذي يظهر جلياً في سنتي 2005 و2006، حيث كانت سنة 2005 هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح إذ بلغت نسبة الممارسة فيها 2% فقط من شركات العينة، وفي المقابل كانت سنة 2006 هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح إذ بلغت نسبة الممارسة فيها 62% من شركات العينة.

ب- تَبين عدم وجود أثر لعلاقة ذات دلالة إحصائية لكل من خصائص جودة التدقيق وممارسات إدارة الأرباح.

ج- أشارت النتائج إلى عدم تمتع المدققين في الأردن بالاستقلالية والخبرة والمهارة الكافية للكشف عن إدارة الأرباح والحد منها.

وبناء على النتائج السابقة فقد أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات والتي من أهمها: العمل على توفير بيئة تدقيق ذات جودة عالية تعمل على الحد من الممارسات غير المرغوب فيها، والعمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص بآثار وانعكاسات ممارسة إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية.

**7. دراسة شتيوي (2009) بعنوان: "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية"**

هَدف الباحث إلى دراسة إدارة الأرباح القائمة على أثر الاستحقاق المحاسبي وجودة الأرباح، ودراسة أثر العوامل الاقتصادية (حجم الشركة، والرافعة المالية للشركة، ودورة العمليات، ومعدل النمو، والأرباح السلبية (الخسائر)، ونوع الصناعة، والتغير في سعر السهم في تاريخ الميزانية، والتغير في التوزيعات النقدية) على ممارسات إدارة الأرباح، وتم قياس متوسط أثر الاستحقاق المحاسبي (ممارسات إدارة الأرباح) بمقدار التغير في نسبة ميلر، وقد طبقت الدراسة على 50 شركة مصرية – الأكثر نشاطاً – خلال السنوات (2003 – 2005) المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية، حيث بلغ عدد المشاهدات المستخدمة في احتساب نسبة ميلر والعوامل الاقتصادية المختلفة 150 مشاهدة.

خَلُصت الدراسة إلى وجود ارتباط بين عدد من العوامل الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح، فقد اتضح تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة حجم الشركة، وتناقص الرافعة المالية للشركة، وقصر دورة العمليات، وتناقص الأرباح السلبية، وانتماء الشركة للقطاع الصناعي أو التجاري، وتناقص التغير في التوزيعات النقدية. وفي المقابل اتضح تقلص ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية مع زيادة معدل النمو في الأصول، وتناقص التغير في سعر السهم، مع ملاحظة عدم جوهرية العلاقات ومعاملات الارتباط بين المتغيرات، وضعف القدرة التفسيرية للعوامل الاقتصادية في تحليل أسباب ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

**8. دراسة مطر والحلبي (2009) بعنوان: "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"**

هَدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها في موثوقية القياس المحاسبي والبيانات المالية المدققة، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققو حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة. وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتم أخذ عينة من موظفي هذه الشركات، والمدققين الخارجيين، والمحللين الماليين، حيث بلغ حجم العينة (150) شخصاً، وتم اختبار الفرضيات استناداً لإجاباتهم باستخدام اختبار (T-test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، واختبار (Scheffe)، وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- المحاسبة الإبداعية هي تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية، وبدائل القياس، وتطبيقات الإفصاح، لنقل البيانات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معد هذه البيانات.

ب- تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية.

ج- تمارس مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات، ولكن بالمقابل يقوم مدققو الحسابات بالإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن هذه الممارسات.

وقد أوصى الباحثان بضرورة تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المدققين الخارجيين، وبإصدار تشريعات حازمة تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والتحريف في البيانات المالية.

**9. دراسة القثامي (2010) بعنوان: "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"**

هَدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 78 شركة يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي، وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة. ولقياس إدارة الأرباح اعتمد الباحث على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج Jones المعدل (1995).

توصل الباحث في دراسته إلى حقيقة وجود ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، حيث أنها تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، وأوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سلبية، في حين أن الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة إيجابية، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكلٍ من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

**10. دراسة الكندري (2012) بعنوان: "درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات"**

هَدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق إن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانه شملت 28 فقرة وذلك لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة المتكونة من 125 فرداً.

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار $t$، وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط، وتحليل التباين الأحادي. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

أ- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ، وسوء استخدام الأهمية النسبية، واستخدام التقديرات المحاسبية، وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ب- وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون، ومدققو الحسابات الخارجيين، ومدققو الحسابات الداخليين) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

أ- على الشركات الالتزام بمبادئ إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية والاهتمام بمضامين المعلومات الواردة فيها، ولا سيما تلك المتعلقة بالأرباح.

ب- العمل على إعداد المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول موضوع إدارة الأرباح والتركيز على نوعية العوائد بوصفها مقياساً للعوائد ومؤشراً يمكن الوقوف من خلاله على أداء الشركات.

**2-3 الدراسات الأجنبية:**

**1. دراسة Thoopsamut & Jaikengkit (2009) بعنوان:**

**"Audit Committee Characteristics, Audit Firm Size and Quarterly Earnings Management in Thailand"**

هَدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق الداخلي وحجم مكتب التدقيق وبين إدارة الأرباح في التقارير المالية الربعية للشركات المدرجة في بورصة تايلاند، وقد بلغت عينة الدراسة 457 فرداً تم الحصول على المعلومات من خلالهم، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات.

توصل الباحثان إلى وجود علاقة عكسية بين متوسط فترة عمل لجان التدقيق وإدارة الأرباح الربعية، وأن عدد لقاءات لجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق لا يرتبطان بشكل كبير مع إدارة الأرباح الربعية، كما توصلت الدراسة إلى أن متوسط فترة عمل لجان التدقيق تؤثر على جودة التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام دراسات مستقبلية تبحث في آليات رصد وتحديد جديدة تكون قادرة على تقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.

### 2. دراسة Prencipe & Bar-Yosef (2009) بعنوان:

**"Corporate Governance and Earnings Management in Family-Controlled Companies"**

هَدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية إدارة الأرباح في الشركات التي تتميز بمجلس إدارة يسيطر عليه من قبل عائلة واحدة، حيث قاست هذه الدراسة استقلالية المجلس بمتغيرين: ( نسبة المديرين المستقلين في المجلس، وعدم وجود رئيس تنفيذي)، واقتصرت العينة على 122 و 127 شركة من السنوات (2003 و2004) على التوالي من الشركات غير الخدمية المدرجة في بورصة ميلانو في ايطاليا، حيث استخدم الباحثان معامل الانحدار الخطي من حزمة (SPSS) في تحليل النتائج.

وقد توصل الباحثان إلى أن الشركات التي تكون مملوكة بالكامل لعائلة واحدة يكون مجلس الإدارة فيها غير مستقل، وبالتالي يكون أكثر ميلاً لممارسة إدارة الأرباح في الشركة، وإذا كان المدير التنفيذي للشركة من العائلة المالكة للشركة فإن ذلك يؤثر سلباً على وضع الشركة، حيث أنه يكون أقل فاعلية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركة، لأن وظيفة المدير تصبح مزدوجة تتنقل ما بين ملكية الشركة وإدارتها، وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء اهتمام خاص من قبل إدارة الشركة العليا بعملية اختيار مجلس الإدارة وذلك لضمان استقلال حقيقي للمجلس والذي سوف يعود بالفائدة على الشركة كلها.

**3. دراسة Tbeishat (2011) بعنوان:**

**"Factors Affecting Earnings Management: Practices in Jordanian Commercial Banks"**

هَدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين عمليات إدارة الأرباح وجودة أنشطة التدقيق الخارجي، حيث تم اعتبار حجم مكتب التدقيق المعتمد من البنك وكيلاً عن جودة التدقيق، بالإضافة إلى دراسة أثر شركات التدقيق على الحد من ممارسات عمليات إدارة الأرباح.

قام الباحث بدراسة أثر العوامل (حجم البنك، وأداء البنك، والرافعة المالية للبنك، ونمو البنك، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية) على عملية ممارسة إدارة الأرباح، وقد تكونت عينة الدراسة من 13 بنكاً تجارياً، وتناولت الدراسة السنوات من (2007–2010)، وتم استخدام نموذج (Kothari, *et. al*., 2005) الذي يتبنى احتساب المستحقات الاختيارية كوكيل عن إدارة الأرباح، وأستخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد لقياس الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى:

أ- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الخارجي وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ب- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من (حجم البنك، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية) وممارسات إدارة الأرباح.

ج- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على رأس المال أو أداء البنك وبين ممارسات إدارة الأرباح.

د- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (الرافعة المالية للبنك، ونمو البنك) وممارسات إدارة الأرباح.

وأوصت الدراسة مكاتب التدقيق بضرورة تضمين تقريرهم السنوي جودة الأرباح وأي عمليات اكتشاف لإدارة الأرباح إن وجدت، والطرق التي مارست الشركة فيها إدارة تلك الأرباح.

**4. دراسة .Moradi, *et. al* (2011) بعنوان:**

**"An Investigation of the Relationship Between Audit Firm Size and Earning Management in Quoted Companies in Tehran Stock Exchange"**

هَدفت هذه الدراسة إلى التحقق في العلاقة بين أحجام مكاتب التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة طهران، خلال فترة الدراسة (2005–2009)، وقد قام الباحثون في هذه الدراسة على بناء فرضية رئيسة وهي أن هنالك فرقاً كبيراً بين إدارة الأرباح في الشركات التي تدققها شركات التدقيق وبين إدارة الأرباح في الشركات التي يقوم بتدقيقها أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين في إيران.

وقد استخدم الباحثون نموذج Jones (1991) لقياس المستحقات الاختيارية، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك فرق كبير بين المستحقات الاختيارية في الشركات التي تدقق من قبل مكاتب التدقيق والشركات التي تدقق من قبل أعضاء من جمعية المحاسبيين القانونيين الإيرانيين.

وأوصى الباحثون بإجراء مزيد من الأبحاث حول العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح باستخدام نماذج غير التي استخدمها الباحث، ومقارنة النتائج مع نتائج هذه الدراسة.

**5. دراسة Chen, *et. al.* (2011) بعنوان:**

**"Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China"**

هَدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال لمجموعتين من الشركات الصينية؛ الشركات المملوكة للدولة، والشركات غير المملوكة للدولة، وقد قامت الدراسة على فرضية أن أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح هي أكثر وضوحاً وفاعلية في الشركات غير المملوكة للدولة مقارنة بالشركات المملوكة للدولة.

وللوصول إلى أهداف الدراسة قام الباحثون بتحليل البيانات المالية بواسطة تحليل الانحدار المتعدد من حزمة (SPSS) لـ 3310 شركة مدرجة في بورصتي شنغهاي وشنزهن الصينيتين خلال الفترة (2001–2004)، وبواسطة نموذج Jones المعدل (1995) تم احتساب المستحقات الاختيارية في الشركات كوكيل عن ممارسات إدارة الأرباح، وتم استخدام حجم شركة التدقيق كوكيل عن متغير جودة التدقيق، بحيث تم تصنيف شركات التدقيق الثمانية الكبرى في الصين بما فيها شركات الـ (Big 4) العالمية كمؤشر على ارتفاع جودة عمليات التدقيق، بينما تعبر باقي شركات التدقيق عن انخفاض جودة عمليات التدقيق.

وقد تم تصميم معادلة الانحدار الخاصة بالدراسة والتي تشمل بالإضافة إلى متغير حجم شركة التدقيق كلاً من خصائص الشركة (حجم الشركة، والرافعة المالية للشركة، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته الاسمية، ونسبة ملكية المساهمين، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ونسبة العائد على الأصول) وذلك لاختبار أثر هذه المتغيرات مجتمعة ومتفرقة على مدى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصينية.

وفيما يتعلق بآثار جودة التدقيق على إدارة الأرباح فقد توصلت الدراسة إلى:

أ- إن لجودة التدقيق تأثير إيجابي وأكثر فاعلية على الشركات غير المملوكة للدولة مقارنة بالشركات المملوكة للدولة التي تبين أنه ليس لجودة التدقيق تأثير عليها.

ب- وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات غير المملوكة أكثر منه في الشركات المملوكة للدولة المدرجة في بورصتي شنغهاي وشنزهن الصينيتين.

ج- وجود علاقة إيجابية بين (الرافعة المالية للشركة، ونسبة ملكية المساهمين) وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح.

د- وجود علاقة عكسية بين كلٍ من (حجم الشركة، ونسبة القيمة الدفترية للسهم إلى قيمته السوقية، ونسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة) وبين مستوى إدارة الأرباح.

**6. دراسة Gerayli, *et. al*. (2011) بعنوان:**

**"Impact of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran"**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة تجريبية حول أثر جودة التدقيق على المستحقات الاختيارية التي تم اعتبارها وكيلاً عن إدارة الأرباح، وتم قياس جودة التدقيق بواسطة ثلاثة مقاييس مختلفة وهي: (حجم مكتب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل، واستقلالية المدقق)، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 90 شركة إيرانية غير مالية مدرجة في السوق الإيراني خلال الفترة (2004-2009).

استخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار المتعدد وذلك لتقدير العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

أ- تبين أن هناك علاقة عكسية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح) وبين كلاٍ من (حجم مكتب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل، واستقلالية المدقق).

ب- وجود أدلة على أن الشركات التي يتم تدقيق بياناتها المالية من قبل مكاتب التدقيق عالية الجودة (الكبرى) تكون المستحقات الاختيارية لديها قليلة.

**7. دراسة Memis & Cetenak (2012) بعنوان:**

**"Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison"**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح والعلاقة بين جودة النظام القانوني وإدارة الأرباح، حيث تم تطبيق الدراسة على (1507) شركة خاصة مدرجة في 8 دول من الدول الناشئة، وقد تم اعتبار مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) وكيلاً عن جودة التدقيق، والمستحقات الاختيارية وكيلاً عن إدارة الأرباح. وتم استخدام عدة من الأساليب الإحصائية منها التباين الأحادي (ANOVA) وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

أ- تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وبين جودة التدقيق في الشركات البرازيلية والمكسيكية، فيما تبين عدم وجود لمثل هذه العلاقة في شركات باقي دول عينة الدراسة.

ب- تبين أن كفاءة النظام القانوني يقلل من حوافز إدارة الأرباح.

ج- تبين أن مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) لا تحد من حوافز إدارة الأرباح في شركات كل البلدان الناشئة عينة الدراسة.

### 8. دراسة Al-Mousawi & Al-Thuneibat (2011) بعنوان:

**"The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities"**

هدفت الدراسة إلى بحث تأثير جودة التدقيق على ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم قياس جودة التدقيق من خلال متوسط أحجام مكاتب التدقيق الخاصة بالشركات عينة الدراسة، وتم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال احتساب قيم المستحقات الاختيارية في تلك الشركات. وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من(100) شركة أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2002-2006)، وقد أجريت هذه الدراسة تحت سيطرة اثنين من متغيرات الاعتدال هما: أهمية الشركة المراد تدقيقها، واسم المدقق.

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار المتعدد والبسيط الذي تم استخدامهما لدراسة تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين تأثير اسم مكتب التدقيق على العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث توصلت الدراسة إلى عدة من النتائج كان من أهمها:

أ- إن لجودة التدقيق تأثير سلبي ضعيف نسبياً على إدارة الأرباح وهذا مؤشر على التأثير الضعيف على التلاعب الذي تم من قبل الإدارة.

ب- إن متغير أهمية الشركة المراد تدقيقها ليس له تأثير كبير على العلاقة بين جودة التدقيق والمستحقات الاختيارية ولذلك فان متغير اسم المدقق هو متغير الاعتدال الأقوى من حيث تأثيره على إدارة الأرباح.

توصي الدراسة بضرورة تحسين شركات التدقيق من أدائها، وكذلك بضرورة متابعة أداء مكاتب التدقيق من قبل الجهات التنظيمية المختصة من اجل تعزيز جودة التدقيق والمساعدة في كشف ومنع التلاعب في الأرباح.

**9. دراسة Abed, *et. al.* (2012) بعنوان:**

**"Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence"**

هَدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص حوكمة الشركات لعينة من الشركات غير المالية الأردنية خلال الفترة (2006 – 2009)، وقد قام الباحثون بقياس إدارة الأرباح عن طريق نموذج Jones (1991) حيث تم قياس بعض الخصائص، منها استقلال الأعضاء داخل مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وثنائية المنصب كرئيسٍ تنفيذيٍ ورئيسٍ لمجلس الإدارة في نفس الشركة، والنسبة المئوية للمالكين من داخل الشركة، بالإضافة إلى ذلك تم توظيف متغيرين خاضعين للرقابة في هذه الدراسة هما: حجم الشركة، والاستفادة المالية.

ونتج عن هذه الدراسة:

أ- إن حجم مجلس الإدارة له علاقة كبيرة مع إدارة الأرباح.

ب- إن محاربة إدارة الأرباح لها آثار هامة، لأن الحد من ممارسة إدارة الأرباح تدعم وتشجع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي من شأنها السيطرة على تصرفات مجلس الإدارة التي تؤدي إلى تعزيز الثقة والشفافية في البيانات المالية المفصح عنها.

وقد أوصت الدراسة بعمل دراسات مستقبلية تبحث في دور السلطات التنظيمية والتشريعية في الحد من ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المالية.

## 3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة –حسب علم الباحث– تعتبر من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما سعت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة الإدارة في تلك الشركات لأساليب إدارة الأرباح، وهناك بعض الدراسات التي أجريت في الأردن وتشابهت في بعض أجزائها مع موضوع دراسة الباحث إلا أنها اختلفت عنها في أجزائها الأخرى، حيث تختلف هذه الدراسة عن دراسة أبو عجيلة وحمدان (2009) بأن قام الباحث في دراسته الحالية بقياس أثر بعض خصائص الشركة (حجم الشركة، ومجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، والرافعة المالية للشركة، والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ونسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم يتم التطرق إلى دراسة تلك الخصائص في دراسة (أبو عجيلة وحمدان 2009).

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة Tbeishat (2011) من حيث مجتمع الدراسة، وبعض خصائص الشركة التي تم دراستها في كلتا الدراستين، فكان مجتمع دراسة الباحث قطاع الصناعة مقارنة بقطاع البنوك في دراسة (Tbeishat , 2011).

## 3-4 ملخص الدراسات السابقة:

والجدول رقم (2) التالي يبين ملخصاً للدراسات السابقة:

### الجدول رقم (2)

### ملخص الدراسات السابقة

| الباحث وسنة الدراسة | أهداف الدراسة | منهجية الدراسة | أهم النتائج والتوصيات |
|---|---|---|---|
| السهلي، 2006 | التعرف على ظاهرة إدارة الربح وأهم دوافعها في الشركات المساهمة السعودية. | تم تصميم نموذج انحدار لاختبار فرضيات الدراسة، وشملت عينة الدراسة 40 شركة سعودية مقيدة بسوق المال السعودي. | إن الشركات السعودية تمارس إدارة الربح بهدف الحصول على زيادة في رأس المال، وتوصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في وسائل ومعايير الإفصاح السائدة في المملكة العربية السعودية. |
| المومني، 2006 | اختبار مدى استفادة الشركات الأردنية من المرونة المتاحة في معايير المحاسبة في ممارسات إدارة الأرباح. | تم تطبيق نموذج جونز المعدل على 70 شركة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (1997-2003). | أن معظم المدراء يشاركون في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستفادة من المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وأهم التوصيات ضرورة اهتمام الجهات المهنية بجودة المعلومات المحاسبية والأبعاد السلوكية للإدارة. |
| العبد الله وآخرون 2007 | تحديد مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العامة. | تكونت عينة الدراسة من 53 شركة صناعية أردنية مساهمة عامة. وتم استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت بهدف التحليل الأولي للبيانات. | توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالنسب المالية بين الشركات التي تعمد إلى تمهيد دخلها وبين الشركات التي لا تعمد إلى تمهيد دخلها. وأوصت الدراسة بتركيز العمل على زيادة وعي وإدراك مستخدمي القوائم المالية. |
| عيسى، 2008 | تقديم المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة الخارجية، وإبراز دور جودة المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري. | تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي في اختبار فرضيات الدراسة، وبلغت عينة الدراسة 74 من مديري المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية. | توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين كلٍ من (حجم منشأة المراجعة، وسمعة ومنشأة المراجعة، ومراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة بمنشأة المراجعة، وأتعاب المراجعة، واستقلال وموضوعية المراجع) وبين جودة المراجعة، ووجود علاقة سلبية بين كلٍ من (مدة خدمة المراجعة، وأهمية العميل، وسلوك أداء الأرباح) وبين جودة المراجعة. |
| مبارك، 2009 | التعرف على العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية. | وقد استخدم الباحث التغير في نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح، وبلغت عينة الدراسة 35 شركة من أصل 67 شركة تمثل حجم المجتمع. | توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، كما أظهرت الدراسة أن حجم عمل المراجعة الداخلية هو المتغير الوحيد الذي له علاقة عكسية ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح. |
| ابوعجيلة وحمدان، 2009ب | استكشاف مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح. | بلغ عدد شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط الخاصة باختيار عينة الدراسة، 45 شركة صناعية، وبإجمالي مشاهدات سنوية قدرها 270 مشاهدة، خلال فترة الدراسة من 2001-2006. | توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة.<br>وأوصت بضرورة التأكيد على توعية مستخدمي التقارير المالية بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية. |
| شتيوي، 2009 | دراسة بعض العوامل الاقتصادية لتحديد مدى تأثيرها النسبي على الممارسات | تم استخدام التغير في نسبة ميلر لقياس متوسط أثر الاستحقاق. وقد طبقت الدراسة على 50 شركة مصرية – | توصلت إلى أن ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية تتقلص مع (زيادة حجم الشركة، وتناقص معدل الرفع المالي، وقصر دورة العمليات، وتناقص الأرباح السلبية، |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | المتعلقة بإدارة الأرباح. | الأكثر نشاطاً خلال السنوات (2003، 2004، 2005). | وانتماء الشركة للقطاع الصناعي أو التجاري، وتناقص التغير في التوزيعات النقدية). |
| مطر والحلبي، 2009 | التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وبيان دوافعها وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية. | تم أخذ عينة من موظفي هذه الشركات، والمدققين الخارجيين، والمحللين الماليين بحيث بلغ حجمها 150 شخصاً، وتم استخدام اختبارات (T-test)، و(ANOVA). | توصلت الدراسة إلى مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات. |
| القثامي، 2010 | الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات السعودية، واختبار تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح. | تم استخدام نموذج (Modified Jones Model 1995)، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 78 شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي. | توصلت الدراسة إلى حقيقة وجود ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب. |
| الكندري، 2012 | التعرف على درجة ممارسة الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر ممارسة أساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات. | تم تصميم استبانه شملت 28 فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المتكونة من 125 فرداً. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. | توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.<br>وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بمبادئ إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية والاهتمام بمضامين المعلومات الواردة فيها. |
| Thoopsamut and Jaikengkit, 2009 | اختبار العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق الداخلي وحجم مكتب التدقيق وبين إدارة الأرباح في التقارير المالية الربعية للشركات المدرجة في بورصة تايلاند. | بلغت عينة الدراسة 457 فرداً تم الحصول على المعلومات من خلالهم، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات. | وجود علاقة عكسية بين متوسط فترة عمل لجان التدقيق وإدارة الأرباح الربعية، وأن عدد لقاءات لجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق لا يرتبط بشكل كبير مع إدارة الأرباح الربعية. |
| Prencipe and Bar-Yosef, 2009 | هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية إدارة الأرباح في الشركات التي تتميز بمجلس إدارة يسيطر عليه من قبل عائلة واحدة. | اقتصرت العينة على 122 و 127 شركة من السنوات (2003 و2004) على التوالي من الشركات غير الخدمية المدرجة في بورصة ميلانو في ايطاليا، حيث استخدم الباحثان معامل الانحدار الخطي في تحليل النتائج. | توصل الباحثان إلى أن الشركات التي تكون مملوكة بالكامل لعائلة واحدة يكون مجلس الإدارة فيها غير مستقل في إدارة الأرباح، وإذا كان المدير التنفيذي للشركة من العائلة المالكة للشركة فإن ذلك يؤثر سلباً على وضع الشركة لأن وظيفة المدير تصبح مزدوجة تتنقل ما بين ملكية الشركة وإدارتها. |
| Tbeishat , 2011 | هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. | تكونت عينة الدراسة من 13 بنكاً تجارياً، وتناولت الدراسة السنوات من (2007–2010)، وتم استخدام نموذج (Kothari, *et al*, 2005) الذي يعتمد على قياس المستحقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح. | توصلت الدراسة إلى:<br>أ- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عمليات إدارة الأرباح و(حجم البنك، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية).<br>ب- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على رأس المال أو أداء البنك مع عمليات إدارة الأرباح.<br>ج- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وحجم مكتب التدقيق. |
| Moradi, *et. al.*, 2011 | هدفت هذه الدراسة إلى التحقق في العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وإدارة الأرباح | شملت عينة الدراسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة طهران خلال فترة الدراسة (2005–2009). | توصلت الدراسة إلى انه ليس هناك فرق كبير بين المستحقات الاختيارية في الشركات التي تدقق من قبل مكاتب التدقيق أو الشركات التي تدقق من قبل أعضاء من جمعية المحاسبيين القانونيين الإيرانيين. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Chen, *et. al*., 2011 | هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال في الشركات الصينية في الفترة (2001–2004). | قام الباحثون بالمقارنة ما بين الشركات المملوكة للدولة والشركات غير المملوكة للدولة في (3310) من الشركات الصينية المدرجة في بورصة الصين، حيث استخدم الباحثون معامل الانحدار من حزمة (SPSS) في تحليل النتائج. | توصلت الدراسة إلى:<br>أ- إن لجودة التدقيق تأثير إيجابي وأكثر فاعلية على الشركات غير المملوكة للدولة مقارنة بالشركات المملوكة للدولة التي تبين أنه ليس لجودة التدقيق تأثير عليها.<br>ب- وجود علاقة إيجابية بين (الرافعة المالية للشركة، ونسبة ملكية المساهمين) وبين مستوى إدارة الأرباح.<br>وجود علاقة عكسية بين كلاً من (حجم الشركة، ونسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة) وبين مستوى إدارة الأرباح. |
| Gerayli, et. al. (2011) | هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة تجريبية حول أثر جودة التدقيق على المستحقات الاختيارية التي تم اعتبارها وكيلاً عن إدارة الأرباح. | استخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار المتعدد على عينة مكونة من 90 شركة إيرانية غير مالية مدرجة في السوق الإيراني خلال الفترة (2004–2009). | توصلت الدراسة إلى:<br>أ- وجود علاقة عكسية بين المستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح) وبين كلاٍ من (حجم مكتب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل، واستقلالية المدقق).<br>ب- وجود أدلة على أن الشركات التي يتم تدقيق بياناتها المالية من قبل مكاتب التدقيق عالية الجودة (الكبرى) تكون المستحقات الاختيارية لديها قليلة |
| Memis & Cetenak (2012) | هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح والعلاقة بين جودة النظام القانوني وإدارة الأرباح. | وتم استخدام عدة من الأساليب الإحصائية منها التباين الأحادي وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط، على (1507) شركة خاصة مدرجة في 8 من الدول الناشئة | وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وبين جودة التدقيق في الشركات البرازيلية والمكسيكية، فيما تبين عدم وجود لمثل هذه العلاقة في شركات باقي دول عينة الدراسة. |
| Abed, *et. al*. , 2012 | هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. | اقتصرت الدراسة على عينة من الشركات غير المالية الأردنية خلال الفترة (2006 – 2009)، وقد قام الباحثون بقياس إدارة الأرباح عن طريق نموذج جونز. | توصلت الدراسة إلى:<br>أ- إن لحجم مجلس الإدارة علاقة كبيرة مع إدارة الأرباح.<br>ب- أن محاربة إدارة الأرباح لها آثار هامة لأن الحد من ممارسة إدارة الأرباح تدعم وتشجع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. |

## 3-5 فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة في ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات العلاقة بالموضوع يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1. $H_{01}$: لا يوجد هناك ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.
2. $H_{02}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
3. $H_{03}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض خصائص الشركة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ- $H_{031}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ممثلة بمجموع أصولها وممارسات إدارة الأرباح.

ب- $H_{032}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة وممارسات إدارة الأرباح.

ج- $H_{033}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية للشركة وممارسات إدارة الأرباح.

د- $H_{034}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وممارسات إدارة الأرباح.

هـ- $H_{035}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية وممارسات إدارة الأرباح.

و- $H_{036}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وممارسات إدارة الأرباح.

ز- $H_{037}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وممارسات إدارة الأرباح.

ح- $H_{038}$: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح.

# الفصل الرابع

# منهجية الدراسة

**تمهيد**

**4-1 مجتمع وعينة الدراسة.**

**4-2 مصادر جمع البيانات.**

**4-3 متغيرات الدراسة.**

**4-3-1 المتغير التابع.**

**4-3-2 المتغيرات المستقلة.**

**4-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.**

**4-5 نموذج الدراسة.**

# الفصل الرابع

# منهجية الدراسة

**تمهيد**

يتناول هذا الفصل شرح مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، ومصادر جمع البيانات، بالإضافة الى الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

## 4-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2011 والبالغ عددها 72 شركة مساهمة عامة، حسب دليل الشركات الصادر عن بورصة عمان.

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فتتكون من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2011 والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

1. أن تنتهي سنتها المالية في 12/31.
2. أن تكون أسهمها مُتداوَلة في بورصة عمان خلال عام 2011.
3. أن يكون التقرير المالي السنوي للشركة متاحاً كسلسلة زمنية لعامي 2010، 2011.

وقد بلغ عدد شركات عينة الدراسة مكتملة الشروط: 71 شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، بنسبة (98.6%) من مجتمع الدراسة، حيث تم استبعاد شركة أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية لعدم توفر الشروط السابقة فيها، والجدول رقم (3) التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب القطاع الصناعي، وكما هو موضح حسب الشركة في الملحق رقم (أ).

**الجدول رقم (3)**

**توزيع الشركات الصناعية الأردنية حسب القطاع الصناعي**

| التسلسل | القطاع الصناعي | العدد |
|---|---|---|
| 1 | الأدوية والصناعات الطبية | 6 |
| 2 | الصناعات الكيماوية | 10 |
| 3 | صناعة الورق والكرتون | 3 |
| 4 | الطباعة والتغليف | 2 |
| 5 | الأغذية والمشروبات | 10 |
| 6 | التبغ والسجائر | 2 |
| 7 | الصناعات الاستخراجية والتعدينية | 16 |
| 8 | الصناعات الهندسية والإنشائية | 9 |
| 9 | الصناعات الكهربائية | 5 |
| 10 | صناعة الملابس والجلود والنسيج | 6 |
| 11 | الصناعات الزجاجية والخزفية | 2 |
| **11** | **المجموع** | **71** |



### 4-2 مصادر جمع بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2011 المنشورة على المواقع الإلكترونية لهيئة الأوراق المالية ودليل الشركات للحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والهدف الأساسي من الاعتماد على تقارير الشركات السنوية في اختبار الفرضيات هو تجنب التحيز الذي يمكن أن يحصل إذا ما تم الاعتماد على معلومات الاستبانات التي يمكن أن توزع على المدققين الخارجيين، كما تم الرجوع إلى مكتبات الجامعات الأردنية للحصول على الكتب والمراجع والدوريات المتعلقة بالموضوع لتغطية

الجانب النظري للدراسة، وتم الاستعانة بشبكة الإنترنت وقواعد البيانات للحصول على الدراسات والمقالات الأجنبية المنشورة في المجلات العالمية التي تناولت موضوع الدراسة.

**4-3 متغيرات الدراسة:**

تتمثل متغيرات الدراسة بما يلي:

**4-3-1 المتغير التابع:**

المتغير التابع في هذه الدراسة هو إدارة الأرباح، وقد عرفه أبو عجيلة (2009أ) بأنه "عبارة عن بعض الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة، أو تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين".

وقد قام الباحث في هذه الدراسة بقياس إدارة الأرباح عن طريق احتساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) التي تعتبر وكيلاً عن حجم وانحراف إدارة الأرباح -كما تم اعتمادها في كثير من الدراسات السابقة- وذلك باستخدام نموذج Jones المعدل (1995)، حيث أشارت دراسة Jean, *et. al.* (2004) إلى أن هذا النموذج هو الأقوى من بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، حيث يحاول هذا النموذج تحليل أثر الاستحقاق الإجمالي إلى أثر استحقاق اختياري وأثر استحقاق غير اختياري، ثم فحص أثر الاستحقاق الاختياري بهدف التحقق من وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وتدعى بطريقة المستحقات الاختيارية والتي تفترض بأن المديرين يعتمدون أساساً على حرية تصرفهم في جزء من المستحقات كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، حيث تتألف المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة، ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً، وبالتالي فإنه من الضروري فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية، فالاختيارية تمثل إدارة الأرباح.

ولقياس المستحقات الاختيارية تم استخدام نموذج Jones المعدل (1995) التالي:

$$DACC_t = TACC_t/Ta_{t-1} - \left[\beta_1(1/TA_{t-1}) + \beta_2(\Delta REV_t - \Delta REC_t)/TA_{t-1} + \beta_3 PPE_t /TA_{t-1}\right]$$

| | |
|---|---|
| المستحقات الاختيارية | DACC: Discretionary Accruals |
| مجموع المستحقات وتحسب: | TACC: Total Accruals |
| صافي الدخل – صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل | |
| مجموع الأصول | TA: Total Assets |
| التغير في الإيرادات | ΔREV: Change in Revenue |
| التغير في المقبوضات | ΔREC: Change in Receivables |
| مجموع الأصول الثابتة | PPE: Gross Property, Plant, and Equipment |
| معامل الانحدار | $\beta i$ : |
| السنة المطبق عليه الدراسة (2011) | t : |

**2-3-4 المتغيرات المستقلة:**

تتمثل المتغيرات المستقلة بالعوامل التالية:

**1. حجم مكتب التدقيق:**

استخدم الباحث في هذه الدراسة حجم مكتب التدقيق المعتمد من الشركة كوكيل عن متغير جودة التدقيق، بحيث تم اعتبار مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4) مؤشراً على ارتفاع جودة عمليات التدقيق، بينما تعبر باقي مكاتب التدقيق عن انخفاض جودة عمليات التدقيق، وقد استخدم Chen, *et. al.* (2011) في دراستهم حجم شركة التدقيق كوكيل عن متغير جودة التدقيق، بحيث تم

تصنيف شركات التدقيق الثمانية الكبرى في الصين بما فيها شركات الـ (Big 4) العالمية كمؤشر على ارتفاع جودة عمليات التدقيق، بينما تعبر باقي شركات التدقيق عن انخفاض جودة عمليات التدقيق.

وتَتميز شركات (مكاتب) التدقيق الكبرى (Big 4) باهتمامها الكبير بجودة المعلومات المحاسبية لأنها تمتاز بكفاءة الأداء وبتقديمها خدمات متميزة وعالية الجودة، ولها سمعتها العالمية التي تسعى للحفاظ عليها، ولذلك يتوقع من الشركة التي ستقدم بياناتها المالية للتدقيق من قبل إحدى شركات التدقيق الكبرى أن تكون ممارسات إدارة الأرباح فيها قليلة نظراً لدقة التدقيق الذي يُفترض أن يُطبَّقُ عليها.

وقد وجد Defond, *et. al.* (2000) في دراستهم أدلة واضحة على أن شركات التدقيق الصينية الكبيرة تميل إلى إصدار تقارير مالية أكثر شفافية، وأكثر قدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بشركات التدقيق الصينية الصغيرة، بما يتلاءم مع المتوقع من شركات التدقيق الكبرى بأنها أكثر استقلالية.

وتم قياس حجم مكتب التدقيق في هذه الدراسة بمتغير وهمي، حيث تعطى قيمة (1) إذا كان مكتب التدقيق من مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4)، وقيمة (0) خلاف ذلك.

**2. حجم الشركة:**

يُمكن أن يعتبر حجم الشركة ممثلاً بمجموع أصولها من العوامل المهمة المؤثرة على درجة ممارسات إدارة الأرباح، حيث يلعب حجم الشركة دوراً مهماً في جذب المستثمرين الجدد إليها، فكلما كان حجم الشركة أكبر كلما قلت احتمالية الإفلاس، وهذا يدفع كثيراً من المستثمرين إلى الشركات كبيرة الحجم لتحقيق أهدافهم وغاياتهم من الاستثمار فيها، وقد يسمح التنوع في عمليات الشركات الكبيرة للمديرين بممارسة إدارة الأرباح بحرية أكبر، وبالمقابل فإن الشركات الصغيرة تطمح إلى زيادة

حجمها في السوق، الأمر الذي قد يدفع إدارة الشركة إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالقوائم المالية للشركة بحيث يظهر نمو في حجم الشركة، وفي هذه الدراسة تم اعتماد مجموع أصول الشركة كمقياس لحجم الشركة.

**3. مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة:**

ويُقصد بهذا المتغير مجموع نسبة ملكية الأفراد والمؤسسات في الشركة التي تزيد عن (5%) من أسهم الشركة، حيث يراد من هذا المتغير دراسة العلاقة بين النسبة المئوية لملكية المساهمين التي تزيد عن(5%) ومستوى ممارسة الشركة لإدارة أرباحها.

**4. الرافعة المالية للشركة (Leverage of the Company):**

تم قياس هذا المتغير بقسمة التزامات الشركة على مجموع أصولها، وتمثل الرافعة المالية للشركة نسبة المديونية للشركة وقد بين Watts & Zimmer man (1986) في كتابهما أنه كلما زادت نسبة الرافعة المالية للشركة كلما زاد احتمال اختيار المديرين لإجراءات تهدف لإظهار زيادة في الدخل، حيث يدفع مستوى الديون المرتفع الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح صعوداً بهدف تجنب العجز الفني عن السداد، أو هبوطاً بهدف تيسير إعادة التفاوض حول شروط عقود الدين.

وقد أشارت دراسة Warfield, *et. al.* (1995) أنه كلما زادت نسبة المديونية كلما استخدمت الإدارة الاستحقاق الاختياري لزيادة الأرباح، لاسيما إذا اقتربت المؤشرات المالية للشركة من الحدود المنصوص عليها في عقود المديونية، وأوضحت تلك الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الاستحقاق الاختياري ونسبة المديونية، وهذا يدل على أن نسبة المديونية تدفع الإدارة نحو استخدام الاستحقاق الاختياري بطريقة تؤدي إلى زيادة الأرباح.

**5. التدفقات النقدية من عمليات التشغيل (Cash Flows from Operation):**

إن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية تساعد في مراقبة أثر النشاط الاقتصادي على إدارة الأرباح، وتعتبر التدفقات النقدية التشغيلية مقياساً بديلاً للأداء وأقل عرضةً للتلاعب مقارنة بصافي الدخل. وقد لاحظ Becker, *et. al.* (1998) في دراستهم أن حجم ممارسات إدارة المستحقات الاختيارية في الشركات ذات التدفقات النقدية التشغيلية الكبيرة أقل منه في الشركات ذات التدفقات النقدية التشغيلية الصغيرة.

وقد توصلت دراسة Dechow, *et. al.* (1995) أيضاً إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية تؤثر على حجم المستحقات الاختيارية، والعلاقة بينهما هي علاقة عكسية فكلما زادت التدفقات النقدية التشغيلية كلما نقصت المستحقات الاختيارية.

**6. نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية:**

تم قياس هذا المتغير بقسمة قيمة السهم الدفترية على قيمته السوقية، وتعتبر هذه النسبة إحدى المؤشرات على وضع الشركة في السوق، ويعبر عن قيمتها بالمرات، فإذا كانت قيمة النسبة أكبر من واحد فإن هذا يعني أن المنشأة تقوم بأداء غير جيد حسب تقييم المستثمرين في الأسواق المالية، وأن ذلك قد انعكس بانخفاض سعر السهم في السوق بقيمة أقل من قيمته الدفترية.

**7. معدل العائد على الأصول (Return on Assets):**

يُستخدم معدل العائد على الأصول كمؤشر للسيطرة على أداء الشركة، لأنه يعتبر مؤشراً قوياً على قدرة الإدارة للاستفادة من موارد الشركة (الأصول) بكفاءة، والتي تنتمي في نهاية المطاف إلى المساهمين، وقد وجد Carter, *et. al.* (2003) في دراستهم أن معدل العائد على الأصول يعتبر

نسبة مهمة في توضيح قيمة الشركة، ولذلك فإنه يعتبر مقياساً قوياً لتوضيح أداء الشركة، وتم قياس معدل العائد على الأصول بقسمة صافي ربح الشركة على مجموع أصولها.

**8. معدل العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity):**

هذا المتغير هو أحد المتغيرات التي تقيس ربحية الشركة، حيث يتوقع من الشركات التي تحقق أرباحاً مرتفعة أن تكون بعيدة عن ممارسات إدارة الأرباح، في حين يتوقع من الشركات التي تحقق أرباحاً ضئيلةً أو خسائر أن تقوم بممارسة إدارة الأرباح بشكل واسع لإظهار صورة حسنة تساعد في جلب مستثمرين ومساهمين ودائنين جدد، ويعتبر معدل العائد على حقوق المساهمين مؤشراً قوياً على وضع الشركة في السوق.

ويقيس هذا المتغير معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك، لان معدل العائد على حقوق المساهمين هو المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة، وذلك لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال ، بعبارة أخرى، يعتبر معل العائد على حقوق الملكية مقياس ربحية كل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (هندي، 1991)، وتم قياس هذا المتغير بقسمة صافي الربح على مجموع حقوق المساهمين.

**9. نسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة:**

العضو المستقل هو عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة، أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها، أو بأي شركة حليفة، أو بمدقق الشركة، أيّة مصلحة مادية، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته، أو استغلاله لمنصبه في الشركة (هيئة الأوراق المالية، 2007)، ويجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من

الأعضاء المستقلين، وتم قياس هذا المتغير بقسمة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

والجدول رقم (4) التالي يبين متغيرات الدراسة المستقلة وآلية قياسها:

**الجدول رقم (4)**

**متغيرات الدراسة المستقلة وآلية قياسها**

| المتغير | آلية قياس المتغير |
|---|---|
| حجم مكتب التدقيق | يقاس حجم مكتب التدقيق بمتغير وهمي، حيث تعطى قيمة (1) إذا كان مكتب التدقيق من مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4)، وقيمة (0) خلاف ذلك. |
| حجم الشركة | يقاس حجم الشركة بإجمالي أصولها. |
| مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة | تقاس بمجموع نسب ملكية المؤسسات والأفراد التي تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة. |
| الرافعة المالية للشركة | تقاس الرافعة المالية للشركة بقسمة مجموع الالتزامات المترتبة على الشركة على إجمالي أصولها. |
| التدفقات النقدية من عمليات التشغيل | وتقاس بصافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل. |
| نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية | تقاس بالقيمة الدفترية للسهم مقسومةً على قيمته السوقية. |
| معدل العائد على الأصول | يقاس بصافي الربح التشغيلي مقسوماً على مجموع الأصول. |
| معدل العائد على حقوق المساهمين | يقاس بصافي الربح التشغيلي مقسوماً على حقوق المساهمين. |
| نسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة | تقاس بعدد أعضاء مجلس إدارة الشركة غير المشاركين في الإدارة العليا للشركة مقسوماً على العدد الإجمالي لمجلس الإدارة. |

**4-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

تم استخدام عدداً من الأساليب الإحصائية من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) في تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها لأغراض الدراسة، وتماشياً مع طبيعة هذه الدراسة، وأسئلتها، وأهدافها، وفرضياتها، فقد أُستخدمت عدة أساليب إحصائية منها:

1- تحليل الانحدار المتعدد وذلك لإيجاد الدلالات الإحصائية إن وجدت.

2- الأساليب الاحصائية الوصفية التي اشتملت على النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات عينة الدراسة وذلك من أجل إعطاء وصف شامل للمتغيرات المستقلة للدراسة.

3- معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة بهدف فحص نموذج الانحدار للتحقق من عدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة. واستخدم أيضا اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test) وذلك لفحص استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة عن الأخر.

4- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) وذلك للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة.

**5-4 نموذج الدراسة:**

قام الباحث بتصميم نموذج الدراسة بما يتلاءم مع أهداف وفرضيات الدراسة حيث تم استخدام المستحقات الاختيارية (المتغير التابع) كوكيل عن حجم وانحراف إدارة الأرباح، وتم اختيار بعض خصائص الشركة (المتغيرات المستقلة) (حجم الشركة، ومجموع النسب المئوية لملكية

المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، والرافعة المالية للشركة، والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ونسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة) التي يرى الباحث أنها تؤثر على المستحقات الاختيارية، بالإضافة إلى حجم مكتب التدقيق الذي تم اعتباره وكيلاً عن جودة التدقيق الخارجي، وكما هو مبين في معادلة الانحدار المتعدد التالي:

$$|DACC| = \beta_0 + \beta_1 AUD + \beta_2 SIZE + \beta_3 OWNER + \beta_4 LEV + \beta_5 CFO + \beta_6 BM + \beta_7 ROA + \beta_8 ROE + \beta_9 INDIR + et$$

حيث:

القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية........................................... |DACC|

معامل الانحدار........................................................ $\beta_i$ (i=0, 1, 2, 3...)

حجم مكتب التدقيق.................................................................AUD

حجم الشركة.........................................................................SIZE

النسبة المئوية لملكية المساهمين الذين يملكون (5%) أو أكثر.....................OWNER

الرافعة المالية للشركة..............................................................LEV

التدفقات النقدية من عمليات التشغيل..................................................CFO

نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية..........................................BM

معدل العائد على الأصول.......................................................... ROA

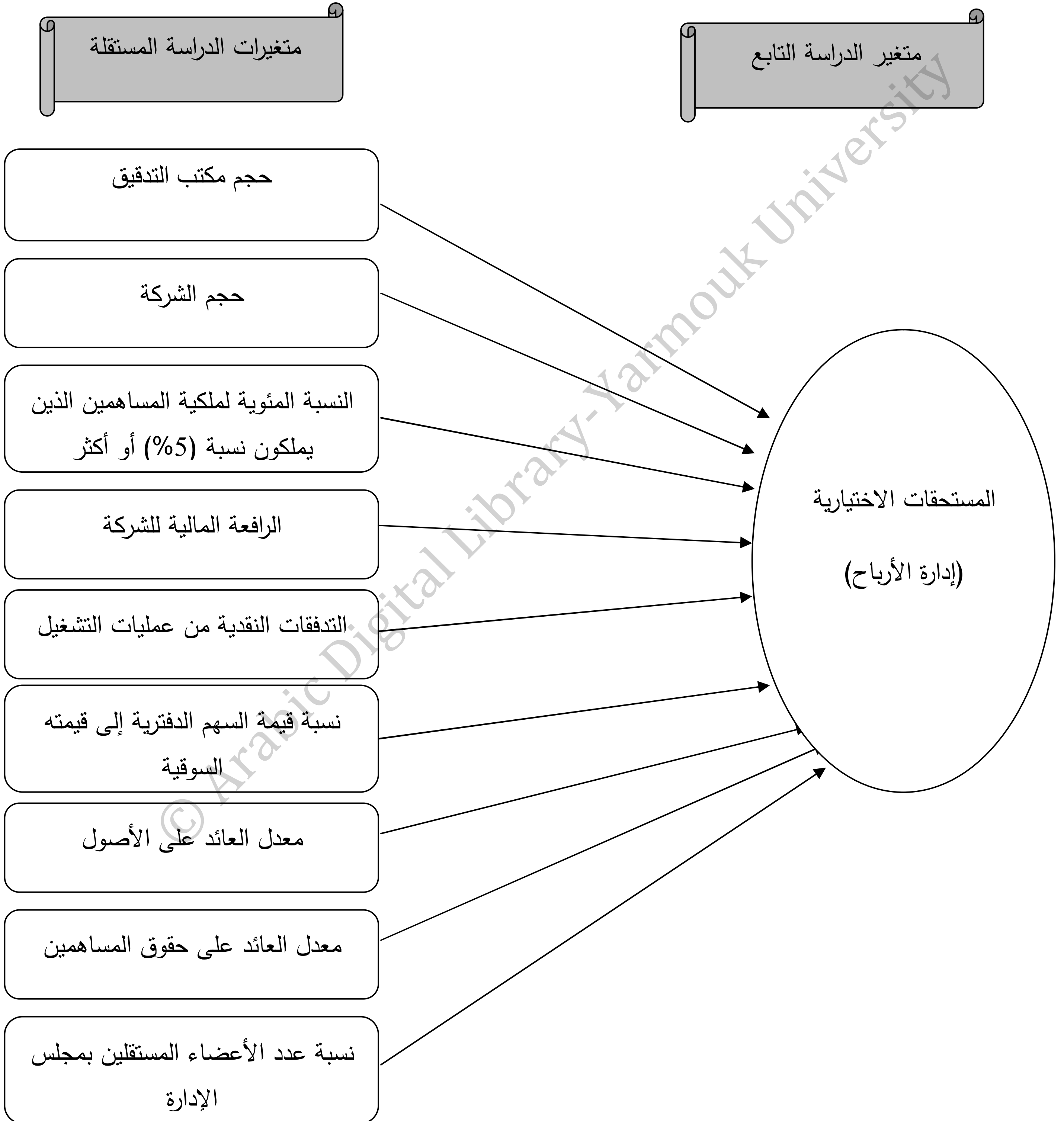
معدل العائد على حقوق المساهمين.................................................. ROE

نسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة..........INDIR

خطأ التقدير العشوائي............................................................. et

ويُمكن تلخيص نموذج الدراسة في الشكل رقم (1) التالي:

**الشكل رقم (1) نموذج الدراسة**



# الفصل الخامس

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

**تمهيد**

**5-1 مستوى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.**

**5-1-1 مستوى ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركة.**

**5-1-2 مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات حسب القطاع الصناعي.**

**5-2 تحليل الانحدار المتعدد.**

**5-2-1 التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة.**

**5-3 معامل ارتباط المتغيرات.**

**5-3-1 اختبار التداخل الخطي.**

**5-3-2 اختبار الارتباط الذاتي.**

**5-4 نتائج تحليل الانحدار.**

**5-5 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.**

# الفصل الخامس

# تحليل البيانات واختبار الفرضيات

## تمهيد

يَعرض هذا الفصل نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام2011، كما يتناول بحث مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية من جهة، وبين جودة التدقيق الخارجي الممثلة بحجم مكتب التدقيق المعتمد من الشركة، وبعض خصائص الشركة التالية (حجم الشركة المتمثل بإجمالي أصولها، ومجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، والرافعة المالية للشركة، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأسهم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، ونسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة) من جهة أخرى، وذلك من خلال تحليل أثر المتغيرات المستقلة على مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات، كما يعرض معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ونتائج التحليل الوصفي للمتغيرات.

## 5-1 مستوى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

### 5-1-1 مستوى ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركة.

يُبين الجدول رقم (5) مستوى ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان على مستوى الشركة، حيث تم قياس إدارة الأرباح بالاعتماد على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة من خلال نموذج Jones المعدل (1995) لكل شركة.

## الجدول رقم (5)

## مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات

| رقم الشركة | مستوى إدارة الأرباح | رقم الشركة | مستوى إدارة الأرباح | رقم الشركة | مستوى إدارة الأرباح |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.448 | 25 | 0.010 | 49 | 0.257 |
| 2 | 0.152 | 26 | 0.533 | 50 | 0.328 |
| 3 | 0.268 | 27 | 0.378 | 51 | 0.531 |
| 4 | 0.473 | 28 | 0.411 | 52 | 0.080 |
| 5 | 0.088 | 29 | 0.330 | 53 | 0.414 |
| 6 | 0.054 | 30 | 0.243 | 54 | 0.424 |
| 7 | 0.062 | 31 | 0.213 | 55 | 0.594 |
| 8 | 0.248 | 32 | 0.510 | 56 | 0.160 |
| 9 | 0.377 | 33 | 0.176 | 57 | 0.314 |
| 10 | 0.362 | 34 | 0.007 | 58 | 0.447 |
| 11 | 0.152 | 35 | 0.194 | 59 | 0.247 |
| 12 | 0.242 | 36 | 0.009 | 60 | 0.481 |
| 13 | 0.041 | 37 | 0.367 | 61 | 0.225 |
| 14 | 0.458 | 38 | 0.552 | 62 | 0.460 |
| 15 | 0.545 | 39 | 0.001 | 63 | 0.025 |
| 16 | 0.561 | 40 | 0.317 | 64 | 0.080 |
| 17 | 0.271 | 41 | 0.030 | 65 | 0.083 |
| 18 | 0.400 | 42 | 0.391 | 66 | 0.309 |
| 19 | 0.497 | 43 | 0.212 | 67 | 0.323 |
| 20 | 0.330 | 44 | 0.205 | 68 | 0.032 |
| 21 | 0.453 | 45 | 0.573 | 69 | 0.524 |
| 22 | 0.513 | 46 | 0.384 | 70 | 0.262 |
| 23 | 0.000 | 47 | 0.416 | 71 | 0.378 |
| 24 | 0.219 | 48 | 0.576 | | |
| مستوى ممارسات إدارة الأرباح الإجمالي | | | | | **0.299** |

يُبين الجدول السابق أن مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في تقاريرها المالية السنوية لعام 2011 تراوح بين (0.00%) أدنى مستوى ممارسة و(59.4%) أعلى مستوى ممارسة لإدارة الأرباح، كما أظهر أن هناك شركة واحدة أي ما نسبته (1.14%) من عينة الدراسة لا تمارس أي نوع من سلوك إدارة الأرباح، وأن هناك 14 شركة أي ما نسبته (19.71%) من عينة الدراسة حصلت على نسبة ممارسة إدارة الأرباح أقل من (10%)، في

حين هناك ست شركات بنسبة (8.45%) من الشركات تراوحت نسبة ممارسة إدارة الأرباح لديها بين (10%- 20%)، بينما كان هناك 13 شركة بما نسبته (18.3%) من الشركات تراوحت نسب ممارسة إدارة الأرباح لديها بين (21%-30%)، وأن هناك 14 شركة صناعية بنسبة (19.71%) من الشركات عينة الدراسة كانت تمارس إدارة الأرباح بنسبة تراوحت بين (31% -40%)، وأن ما نسبته (16.9%) من الشركات بعدد 12 شركات تراوح نسبة ممارسة إدارة الأرباح لها من (41%- 50%)، كما يبين الجدول أن هناك 11 شركة بنسبة (15.49%) من الشركات تمارس إدارة الأرباح بنسبه تراوحت بين (51% - 60%)، وخلت عينة الدراسة من ممارسات لإدارة الأرباح تزيد عن (60%)، وتشير هذه النتائج إلى وجود فروقات في ممارسة إدارة الأرباح بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

كما يُبين الجدول رقم (6) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر ممارسات إدارة الأرباح الإجمالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة، حيث يظهر أن مستوى ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية السنوية للشركات تراوح بين(0.00%) أدنى مستوى و(59.4%) أعلى مستوى، وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لمستوى ممارسات للشركات الصناعية المساهمة العامة لإدارة الأرباح في التقارير المالية السنوية (29.9%) وبانحراف معياري مقداره (26.3%) مما يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في مستوى ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات عينة الدراسة.

**الجدول رقم (6)**

**مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**

| | العدد | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | أدنى قيمة | أعلى قيمة |
|---|---|---|---|---|---|
| **مستوى ممارسات إدارة الأرباح الإجمالي** | 71 | 0.299 | 0.263 | 0.000 | 0.533 |

### 5-1-2 مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات حسب القطاع الصناعي.

يُبين الجدول رقم (7) مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي حسب القطاعات الصناعية، حيث يبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح لكل قطاع ولجميع شركات عينة الدراسة.

**الجدول رقم (7)**

**مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات حسب القطاع الصناعي**

| التسلسل | القطاع | عدد الشركات | مستوى ممارسات إدارة الأرباح |
|---|---|---|---|
| 1 | الأدوية والصناعات الطبية | 6 | 0.247 |
| 2 | الصناعات الكيماوية | 10 | 0.292 |
| 3 | صناعة الورق والكرتون | 3 | 0.456 |
| 4 | الطباعة والتغليف | 2 | 0.391 |
| 5 | الأغذية والمشروبات | 10 | 0.237 |
| 6 | التبغ والسجائر | 2 | 0.343 |
| 7 | الصناعات الاستخراجية والتعدين | 16 | 0.275 |
| 8 | الصناعات الهندسية والإنشائية | 9 | 0.410 |
| 9 | الصناعات الكهربائية | 5 | 0.287 |
| 10 | صناعة الملابس والجلود والنسيج | 6 | 0.248 |
| 11 | الصناعات الزجاجية والخزفية | 2 | 0.320 |
| **11** | **المجموع** | **71** | **0.299** |

ويُلاحظ من الجدول ما يلي:

1. أن مستوى ممارسات إدارة الأرباح في قطاعات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في التقارير المالية السنوية تراوح بين (23.7%) أدنى مستوى من ممارسات إدارة الأرباح، و(45.6%) أعلى مستوى من ممارسات إدارة الأرباح.
2. إن أكثر القطاعات ذات ممارسة وسلوك لإدارة الأرباح كان صناعة الورق والكرتون بنسبة ممارسة وصل إلى (45.6%)، ثم قطاع الصناعات الهندسية والإنشائية بنسبة (41%)، بينما أقل القطاعات ممارسة لإدارة الأرباح كان قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة

(23.7%)، وإن قطاعات الأدوية والصناعات الطبية وصناعة الملابس والجلود والنسيج تمارس إدارة الأرباح بنسب متقاربة وصلت إلى (24.7%).

3. وبشكل عام تشير النتائج إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لديها سلوك وممارسات لإدارة الأرباح وبقطاعاتها المختلفة بنسبة (29.9%).

## 5-2 تحليل الانحدار المتعدد:

### 5-2-1 التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة.

بين الجدول رقم (8) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات عينة الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المتمثلة بالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة.

**الجدول رقم(8)**

**التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة**

| المتغير | العدد | أدنى قيمة | أعلى قيمة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| حجم الشركة (مجموع أصولها بالدينار الأردني) | 71 | 552375 | 1223269000 | 61886292.69 | 182703647 |
| مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة | 71 | 0.124 | 0.998 | 0.600 | 0.237 |
| الرافعة المالية للشركة | 71 | 0.005 | 1.050 | 0.367 | 0.235 |
| التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (بالدينار الأردني) | 71 | -6697284 | 78217568 | 2610873 | 10168409.4 |
| نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية | 71 | 0.168 | 4.508 | 1.253 | 0.921 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **معدل العائد على الأصول** | 71 | −0.371 | 0.254 | -0.007 | 0.107 |
| **معدل العائد على حقوق المساهمين** | 71 | −1.228 | 0.305 | -0.053 | 0.257 |
| **نسبة الأعضاء المستقلين** | 71 | 0.100 | 1.000 | 0.862 | 0.174 |

| المتغير | المستوى | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| حجم مكتب التدقيق | صغير | 58 | %81.7 |
| | كبير | 13 | %18.3 |
| | المجموع | 71 | %100 |

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن:

1. بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول (61886292) دينار أردني، وبانحراف معياري مقداره (182703647)، مما يشير إلى وجود تفاوت في أحجام الشركات الصناعية المبحوثة، حيث تراوح مجموع أصولها بين (552375) دينار أردني أدنى قيمة، و(1223269000) دينار أعلى قيمة أصول للشركات عينة الدراسة، بينما بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات الصناعية (2610873) دينار أردني، وبانحراف معياري مرتفع بلغ (10168409) مما يشير إلى وجود تفاوت في تحقيق الشركات الصناعية لصافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية تراوحت بين (6697284−) دينار أدنى قيمة، و(78217568) دينار أعلى قيمة تدفقات تشغيلية للشركات.
2. إن أقل الانحرافات المعيارية انحرافاً كانت لمتغير معدل العائد على الأصول حيث بلغ (0.107) مما يعني أنه أقل المتغيرات تشتتاً عن وسطه الحسابي، بينما أكبر الانحرافات

المعيارية كانت لمتغير نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية حيث بلغ (0.921) مما يعني أنه أكثر المتغيرات تشتتاً عن وسطه الحسابي.

3. أَظهرت النتائج أن نسبة ملكية المؤسسات والأفراد التي تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة بلغت بالمتوسط (0.60)، وبانحراف معياري مقبول مقداره (0.237)، مشيراً بذلك إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة تتمركز ملكيتها بيد مجموعة من الأشخاص ذات رؤوس الأموال، وأن نسبة (40%) من أسهم تلك الشركات مملوكة لأشخاص ومؤسسات لا تمتلك حصة تزيد عن (5%).

4. وبالنظر لمتغير الرافعة المالية للشركة والذي تم قياسه من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول لعينة الدراسة، نلاحظ أن الشركات الصناعية عينة الدراسة تعتمد على تمويل أصولها من خلال التمويل الداخلي بشكل أكبر من اعتمادها على التمويل الخارجي، حيث وصل متوسط تمويلها من أطراف خارجية بنسبة (0.367)، وبانحراف معياري مقداره (0.235) ويدل ذلك إلى اختلاف في درجة اعتماد الشركات الصناعية المساهمة العامة على التمويل الخارجي عند شرائها لأصولها.

5. يُبين الجدول السابق أن معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية قد كان بالمتوسط للشركات عينة الدراسة سالبا حيث بلغ (-0.007، -0.053) على التوالي وبانحراف معياري مقداره (0.107، 0.257) على التوالي أيضا، مما يعني عدم وجود تشتت في نتائج الشركات الصناعية حول هذين المتغيرين.

6. نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية بلغت بالمتوسط (86.2%) بانحراف معياري متدني بلغ (0.174)، وإن الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والإدارة

التنفيذية مخالف لتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية التي تتطلب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص المستقلين (غير التنفيذيين).

7. تَبين أن هناك 13 شركة بنسبة (18.3%) من الشركات الصناعية يتم تدقيق حساباتها من قبل شركات تدقيق كبيرة والتي تمتاز بكفاءة الأداء وتميزها بتقديم الخدمات ذات الجودة العالية، وأن هناك 58 شركة صناعية بنسبة (81.7%) يتم تدقيق حساباتها من قبل شركات تدقيق صغيرة.

**3-5 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.**

تم فحص نموذج الانحدار للتحقق من عدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) حيث أن وجود هذه الارتباطات يجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير من المتغيرات في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة بالنسبة لنموذج الانحدار المستخدم في هذه الدراسة فقد تم إعداد مصفوفة الارتباطات التبادلية بين متغيرات الدراسة المستقلة.

ويُبين الجدول رقم (9) معاملات ارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة المستقلة والتي يلاحظ من خلالها أن الارتباطات ضعيفة، وعدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين متغيرات الدراسة المستقلة إلى الحد الذي من الممكن أن يؤثر على نتائج تحليل الانحدار، ويشير ذلك إلى عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات ويدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع .

## الجدول رقم (9)

## معاملات ارتباط (بيرسون) بين متغيرات الدراسة المستقلة

| المتغير | حجم مكتب التدقيق | حجم الشركة | مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة | الرافعة المالية | التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية | نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية | معدل العائد على الأصول | العائد على حقوق المساهمين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم مكتب التدقيق | 1 | | | | | | | |
| حجم الشركة | **0.390 | 1 | | | | | | |
| مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة | 0.084 | 0.217 | 1 | | | | | |
| الرافعة المالية | 0.177 | -0.035 | -0.062 | 1 | | | | |
| التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية | -0.088 | 0.191 | -0.013 | 0.140 | 1 | | | |
| نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية | -0.196 | -0.169 | **-0.383 | -0.074 | -0.124 | 1 | | |
| معدل العائد على الأصول | 0.046 | *0.383 * | *0.279 | -0.314 ** | 0.180 | -0.060 | 1 | |
| معدل العائد على حقوق المساهمين | -0.069 | *0.239 | *0.239 | **-0.450 | 0.124 | 0.076 | **0.549 | 1 |
| نسبة الأعضاء المستقلين | 0.011 | 0.107 | -0.002 | -0.179 | -0.040 | -0.060 | 0.149 | 0.064 |

* دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 ** دالة إحصائيا عند مستوى 0.01

ويُلاحظ من الجدول السابق أن الارتباطات بين متغيرات الدراسة المستقلة لم تكن مرتفعة بشكل يؤثر على إجراء التحليل، حيث كانت مقبولة وتراوحت بين (0.450-) درجة ارتباط سلبية بين معدل العائد على حقوق المساهمين والرافعة المالية، و(0.549) درجة ارتباط ايجابية بين معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الأصول.

### 5-3-1 اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

تَعتمد قوة النموذج الخطي العام General Linear Model (GLM) أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذ لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام لا

يصلح للتطبيق ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المتغيرات (السيفو ومشعل، 2003)، ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وهو يقوم على احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم تم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF) أيضا لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بين (Gujarati, 2003) أن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من 10 يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني.

**الجدول رقم (10)**

**اختبار (VIF) للتداخل الخطي**

| المتغيرات | اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test | |
|---|---|---|
| | Tolerance | VIF |
| حجم مكتب التدقيق | 0.745 | 1.343 |
| حجم الشركة | 0.662 | 1.512 |
| مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة | 0.721 | 1.386 |
| الرافعة المالية للشركة | 0.738 | 1.354 |
| التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية | 0.805 | 1.243 |
| نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية | 0.754 | 1.326 |
| معدل العائد على الأصول | 0.247 | 4.045 |
| معدل العائد على حقوق المساهمين | 0.251 | 3.979 |
| نسبة الأعضاء المستقلين | 0.924 | 1.082 |

ويُبين الجدول رقم (10) أن قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي أقل من خمسة وهو ما يعزز نتائج مصفوفة ارتباط (بيرسون) السابقة والتي أظهرت وجود ارتباطات ضعيفة جداً بين المتغيرات المستقلة، لذا لا تعتبر مشكلة التداخل الخطي مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

### 5-3-2 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

تَظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات مترابطة، وهذا سيؤثر على صحة النموذج المستخدم، إذ ينتج أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وللتحقق من عدم جود هذه المشكلة في النموذج، تستخدم اختبارات معينة مثل اختبار (Durbin Watson Test (DWT حيث يعتبر هذا الاختبار من أكثر الطرق استخداماً، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين (0 – 4)، وقد بين بشير (2003) أن النتيجة القريبة من (0) تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من أربعة فإنها تشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين (1.5 – 2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، ويشعر الاقتصاديون بالاطمئنان إلى نتائجهم عندما تكون قيمة (DWT) قريبة من (2) حيث أن مشكلة الارتباط الذاتي تكون ضعيفة (السيفو ومشعل،2003)، ويبين الجدول رقم (12) أن قيمة (DWT) المحسوبة بلغت (1.971)، وتعتبر وفقاً لقاعدة الدراسة السابقة أن نتيجة الاختبار المحسوبة تقع ضمن المدى الملائم، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تؤثر على صحة نموذج الدراسة.

### 5-4 نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

تم تحليل أثر العوامل المؤثرة على مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات، وفقاً للمعادلة التالية:

$$|DACC| = \beta_0 + \beta_1 AUD + \beta_2 SIZE + \beta_3 OWNER + \beta_4 LEV + \beta_5 CFO + \beta_6 BM + \beta_7 ROA + \beta_8 ROE + \beta_9 INDIR + et$$

يُبين الجدول رقم (11) نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات لعام 2011 باستخدام برنامج (SPSS)، ويبقي تعريف المتغيرات كما هو عليه حسب ما ورد في منهجية الدراسة، أما الإحصاءات الواردة في الجدول فهي كالتالي: (βi) تمثل معامل الانحدار، وقيم "*t*"، و"*F*" المحسوبة، ومستوى المعنوية بالإضافة إلى اختبار ديربان واطسون (DWT)، ويلاحظ من الجدول أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى (1%).

**الجدول رقم (11)**

**نتائج تحليل الانحدار المتعدد**

| المتغيرات المستقلة | معامل الانحدار βi | t- value | Sig. Level |
|---|---|---|---|
| حجم مكتب التدقيق | -0.120 | -0.888 | 0.379 |
| حجم الشركة | 0.175 | 1.226 | 0.226 |
| مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة | 0.488 | 3.563 | 0.001 |
| الرافعة المالية | -0.074 | -0.549 | 0.586 |
| التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية | -0.068 | -0.527 | 0.601 |
| نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية | 0.356 | 2.658 | 0.011 |
| معدل العائد على الأصول | -0.202 | -0.861 | 0.393 |
| معدل العائد على حقوق المساهمين | -0.079 | -0.339 | 0.736 |
| نسبة الأعضاء المستقلين | 0.325 | 2.686 | 0.010 |
| **F- value** | 2.872 | | |
| **Sig.** | 0.009 | | |
| **DWT** | 1.971 | | |

ويَتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. عدم وجود أي علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين حجم مكتب التدقيق (جودة التدقيق) ومستوى ممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.379) مما يشير إلى أن التغير في هذا العامل لا يؤثر على مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات.
2. وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين نسبة ملكية المؤسسات والأفراد التي تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة ومستوى ممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.001) مما يشير إلى أن الشركات التي تزيد بها نسبة ملكية المؤسسات والأفراد عن (5%) يكون مستوى ممارسة إدارة الأرباح لديها أكبر من تلك الشركات التي تقل بها نسبة ملكية المؤسسات والأفراد عن (5%).
3. وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.011) مما يشير إلى أن الشركات التي ترتفع بها نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأسهم الشركة يكون مستوى ممارسة إدارة الأرباح لديها أكبر من تلك الشركات التي تنخفض بها هذه النسبة.
4. وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ومستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.010) مما يشير إلى أن الشركات التي ترتفع بها نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يكون مستوى ممارسة إدارة الأرباح لديها أكبر من تلك الشركات التي تنخفض بها هذه النسبة، ولكن المتعارف عليه أن الجمع بين منصب عضو مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من الممكن أن يؤدي إلى حدوث تلاعب واستغلال لموارد الشركة وإمكانياتها

للمصلحة الشخصية، كما أن القيام بالدورين معاً يعد أمراً صعباً يقلل من الدقة والكفاءة والشفافية والمصداقية، وقد جاءت هذه النتيجة مخالفة لهذا الطرح ويمكن أن يعود ذلك لوجود أسباب حالت دون قيام الأعضاء المستقلين بأداء مهامهم على الوجه الأكمل.

5. تُشير نتائج تحليل الانحدار إلى عدم وجود أي علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) بين كلٍ من: (حجم الشركة المتمثل بإجمالي أصولها، والرافعة المالية للشركة، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين) وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث أن التغير في هذه العوامل لا يؤثر على مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات.

6. وقد تم استخدام التباين المفسر (R Square) لمعرفة مدى قدرة العوامل المستقلة مجتمعة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح للشركات)، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (12).

**الجدول رقم (12)**

**أثر التباين المفسر للعوامل المستقلة على المتغير التابع**

| Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R Square | R | Model |
|---|---|---|---|---|
| 0.174821 | 0.228 | 0.350 | 0.592 | 1 |

يتبين من الجدول أعلاه أن التباين المفسر (R Square) بلغ (0.228) مما يعني أن كل العوامل المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (23%) تقريبا من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح للشركات)، وأن هناك (77%) من التغيرات التي تحدث في ممارسات إدارة

الأرباح للشركات تحدث نتيجة متغيرات أخرى غير محددة، وهذا يبين أهمية تلك المتغيرات للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية لتفسير وجود مستوى لممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات.

### 5-5 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

تَبين من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل نموذج الانحدار المتعدد أن نسبة ملكية المؤسسات والأفراد التي تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي على مستوى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وبناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد يمكن اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية.

**اختبار فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الرئيسة الأولى:** رفض الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على: "لا يوجد هناك ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، حيث تبين وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية بنسبة (29.9%)، وبانحراف معياري مقداره (26.3%)، وهي بنسب متفاوتة بين الشركات والقطاعات الصناعية تراوحت بين (0.00% – 53.3%)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المومني (2006) ودراسة أبو عجيلة وحمدان (2009ب)، ودراسة مطر والحلبي (2009).

**الفرضية الرئيسة الثانية:** قبول الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، أي أنه ليس هناك أثر لجودة التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Tbeishat (2011)، ودراسة Al-Mousawi & Al-

Thuneibat (2011)، بينما تتعارض مع نتائج دراسة Gerayli, *et. al.* (2011)، حيث توصلت إلى وجود أدلة على أن الشركات التي يتم تدقيق بياناتها المالية من قبل مكاتب التدقيق عالية الجودة (الكبرى) تكون المستحقات الاختيارية لديها قليلة.

**الفرضية الرئيسة الثالثة:** تم اختبار هذه الفرضية والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض خصائص الشركة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"، من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ممثلة بمجموع أصولها وممارسات إدارة الأرباح"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة القثامي (2010)، وتتعارض مع نتائج دراسة شتيوي (2009)، ودراسة Tbeishat (2011)، ودراسة Chen, *et. al.* (2011) حيث توصلوا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح.

**الفرضية الفرعية الثانية:** رفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة وممارسات إدارة الأرباح"، حيث تبين بان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن الشركات التي تزيد بها نسبة ملكية المؤسسات والأفراد عن (5%) يكون مستوى ممارسة إدارة الأرباح لديها أكبر من تلك الشركات التي تقل بها نسبة ملكية المؤسسات والأفراد عن (5%) نظراً لاحتمالية السيطرة على الإدارة من قبل كبار ملاك الشركة وبالتالي الخروج بقرارات متحيزة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Chen, *et. al.* (2011).

**الفرضية الفرعية الثالثة:** قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية للشركة وممارسات إدارة الأرباح"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة القثامي (2010)، ودراسة Tbeishat (2011)، وتتعارض مع نتائج دراسة شتيوي (2009)، ودراسة Chen, *et. al.* (2011) واللتان توصلتا إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية للشركة وممارسات إدارة الأرباح.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** قبول الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وممارسات إدارة الأرباح"، وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة المومني (2006)، ودراسة Tbeishat (2011) واللتان توصلتا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وممارسات إدارة الأرباح.

**الفرضية الفرعية الخامسة:** رفض الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية وممارسات إدارة الأرباح"، حيث تبين بأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Chen, *et. al.* (2011) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأسهم الشركة وممارسات إدارة الأرباح.

**الفرضية الفرعية السادسة:** قبول الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وممارسات إدارة الأرباح"، وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Tebeshat (2011) التي توصلت إلى وجود

علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وممارسات إدارة الأرباح.

**الفرضية الفرعية السابعة:** قبول الفرضية الفرعية السابعة والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وممارسات إدارة الأرباح".

**الفرضية الفرعية الثامنة:** رفض الفرضية الفرعية الثامنة والتي تنص على: "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح"، حيث تبين بأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بوجود أسباب حالت دون قيام الأعضاء المستقلين بأداء مهامهم على الوجه الأكمل، وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة Prencipe & Bar-Yosef (2009) ودراسة Chen, *et. al.* (2011) واللتان توصلتا إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح.

يُبين الجدول رقم (13) التالي مُلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تم استخدامها في نموذج الدراسة، ويبين كذلك مستوى الدلالة الإحصائية لكل فرضية، والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة من قبول أو رفض للفرضية التي تم استخدامها.

**الجدول رقم (13)**

**نتائج اختبار فرضيات الدراسة**

| الفرضية | المتغير | مستوى الدلالة الإحصائية .Sig | نتيجة اختبار الفرضية |
|---|---|---|---|
| **الفرضية الرئيسة الأولى** | ممارسات إدارة الأرباح | --- | رفض |
| **الفرضية الرئيسة الثانية** | جودة التدقيق | 0.379 | قبول |
| **الفرضية الرئيسة الثالثة** | ******* | ****** | ****** |
| **الفرضية الفرعية الأولى** | حجم الشركة | 0.226 | قبول |
| **الفرضية الفرعية الثانية** | مجموع النسب المئوية لملكية المساهمين الذين تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة | 0.001 | رفض |
| **الفرضية الفرعية الثالثة** | الرافعة المالية للشركة | 0.586 | قبول |
| **الفرضية الفرعية الرابعة** | التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية | 0.601 | قبول |
| **الفرضية الفرعية الخامسة** | نسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية | 0.011 | رفض |
| **الفرضية الفرعية السادسة** | معدل العائد على الأصول | 0.393 | قبول |
| **الفرضية الفرعية السابعة** | معدل العائد على حقوق المساهمين | 0.736 | قبول |
| **الفرضية الفرعية الثامنة** | نسبة الأعضاء المستقلين | 0.010 | رفض |

ويَظهر الجدول السابق بأنه تم رفض الفرضية الرئيسة الأولى وقبول الفرضية الرئيسة الثانية وتم رفض ثلاث فرضيات فرعية من الفرضية الرئيسة الثالثة كانت دالة إحصائياً، وقبول خمس فرضيات فرعية من الفرضية الرئيسة الثالثة كانت غير دالة إحصائياً في هذه الدراسة.

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

**تمهيد**

## 6-1 النتائج

## 6-2 التوصيات

# الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

## تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً مُلخصاً لأَهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي بناءً عليها تم وضع التوصيات.

## 6-1 النتائج:

بناءً على تحليل بيانات الدراسة فإنه يمكن تلخيص أهم النتائج على النحو التالي:

1. تُشير النتائج إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2011 لديها سلوك وممارسات لإدارة الأرباح وبقطاعاتها المختلفة بنسبة (29.9%)، وهذا مؤشر خطير يجب التنبه له والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمحاربة إدارة الأرباح بشتى صورها.
2. يُعتبر قطاع صناعة الورق والكرتون من أكثر القطاعات ممارسة لإدارة الأرباح بنسبة (45.6%)، ويضع الباحث هذه النتيجة أمام الأطراف المعنية بهذا القطاع للبحث في أسباب ممارساته الكبيرة في إدارة أرباحه. ويعتبر قطاع صناعة الأغذية والمشروبات أقل القطاعات ممارسة لإدارة الأرباح بنسبة (23.7%)،
3. تَبين أن العدد الأكبر من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (58 شركة) بنسبة (81.7%) من الشركات تتعامل مع مكاتب تدقيق حسابات صغيرة الحجم، بينما النسبة الأقل منها (13 شركة) بنسبة (18.3%) تتعامل مع مكاتب تدقيق كبيرة.

4. أَظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الخارجي ممثلة بحجم مكتب التدقيق المعتمد من الشركة وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

5. تُعتبر نسبة ملكية المؤسسات والأفراد التي تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة من أهم العوامل المؤثرة على مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة، حيث أظهرت النتائج وجود لعلاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(5%)، بينما تعتبر نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة أقل العوامل تأثيراً على مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

6. أَظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من (نسبة ملكية المؤسسات والأفراد التي تزيد نسبة ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة، ونسبة قيمة السهم الدفترية إلى قيمته السوقية، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة) وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

7. أَظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من: (حجم الشركة المتمثل بإجمالي أصولها، والرافعة المالية للشركة، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين) وبين مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

8. إن المتغيرات المستقلة التي تم دراسة أثرها على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2011 قد عملت مجتمعةً على تفسير ما مقداره (23%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح).

9. بالرغم من وجود القوانين والتشريعات والتعليمات التي تلزم الشركات المساهمة العامة بضرورة أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مستقلين عن المناصب التنفيذية إلا أن النتائج وجدت أن (13.8%) من الشركات كان أعضاء مجلس الإدارة فيها غير مستقلين ولا تزال تجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

**6-2 التوصيات:**

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة التزام الشركات بمبادئ إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية، والاهتمام بدقة المعلومات الواردة فيها وخاصة المتعلق منها بالأرباح لتكون معلومة ذات مصداقية عالية يُستند إليها.
2. توصي الدراسة أصحاب القرار بتوجيه شكر وثناء لشركة المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار التي لم يتبين من خلال التحليل الإحصائي لبياناتها المالية وجود لأي من ممارسات إدارة الأرباح.
3. ضرورة العمل على سن قوانين وتشريعات تَعتبر عمليات ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة ممارسات غير قانونية، يعاقب عليها القانون، باعتبارها إحدى وسائل الغش التي تعمل على تزوير الحقائق إيجاباً أو سلباً.
4. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية بحث مستخدمي البيانات المالية للتزود بالوعي والمعرفة اللازمين لكشف ممارسات إدارة الأرباح في الشركات.
5. ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المدققين الخارجيين ليتمكنوا من تنفيذ عملية التدقيق باستقلالية، ومهنية عالية، بعيداً عن تأثير وضغوط إدارة الشركة.

6. ضرورة قيام ديوان المحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بتنظيم دورات تدريبية للمدققين، لمتابعة التطورات التي تحدث في معايير المحاسبة، والتدقيق الدولية، وممارسات إدارة الأرباح ووسائل كشفها والحد منها.

7. إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية في مجال التدقيق ودوره في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات ضمن تقريرهم المالي، ويقترح الباحث إجراء دراسات تتناول العوامل المؤثرة على شفافية ومصداقية التقارير المالية للشركات.

# قائمة المصادر والمراجع

**المراجع العربية**

**المراجع الأجنبية**

**المراجع العربية:**

أبو عجيلة، عماد. حمدان، علام. (2009أ). "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن". ورقة عمل: مؤتمر الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحزكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

أبو عجيلة، عماد. حمدان، علام. (2009ب). "جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح". *المجلة العربية للمحاسبة،أكتوبر 2012* جامعة البحرين – مملكة البحرين، ص 158-184.

البارودي، شريف محمد. (2002). "تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالي بالقوائم المالية". *مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

بشير، سعد زغلول. (2003). "البرنامج الإحصائي SPSS". الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاءات العامة، بغداد، العراق.

التميمي، هادي عباس. (2004). "مدخل متكامل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية". عمان: دار وائل للنشر، الأردن.

جربوع، يوسف محمود. (2003). "أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات". الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.

الجعافرة، محمد مفلح. (2008). "مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن.

الداعور، جبر إبراهيم. عابد، محمد نواف. (2009). "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية". *مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول*، غزة، فلسطين، ص 809-845.

دهمش، رلى. (1994). "مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب التدقيق الحسابات في الأردن: دراسة ميدانية". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

زرزور، رفيق. (2003). "مدخل في التدقيق والرقابة". الرائد العربي العدد رقم 79، ص 59-69.

الساعي، مهيب. عمرو، وهبي. (1991). "علم تدقيق الحسابات". الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.

السهلي، محمد بن سلطان. (2006). "إدارة الربح في الشركات السعودية". *دورية الإدارة العامة، المجلد رقم 46، العدد الثالث*، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، ص 513-545.

السويطي، موسى. (2006). "تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلال التدقيق الخارجي". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان . الأردن.

السيفو، وليد إسماعيل. مشعل، أحمد محمد. (2003). "الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق"، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

شتيوي، أيمن أحمد. (2009). "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية". *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول*، كلية التجارة- جامعة طنطا، مصر، العدد الأول، ص 1-53.

العبد الله، رياض. سويدان، ميشيل. القرعان، سناء. (2007). "الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان". *المجلة العربية للمحاسبة، المجلد العاشر، العدد الأول*، ص 1-41.

عيسي، سمير كامل. (2008). "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح-مع دراسة تطبيقية". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الإسكندرية، المجلد رقم 45، العدد الثاني*، مصر، ص 1-47.

القثامي، فواز بن سفير. (2010). "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

الكندري، طلال حسن محمد. (2012). "درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات". رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

مبارك، الرفاعي إبراهيم. (2009). "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية". *موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي* كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

المدلل، يوسف سعيد. (2007). "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية". الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

مرعي، ليلى أحمد. (2002). "تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح". *مجلة الدراسات المالية والتجارة، العدد الثالث*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

المطارنة، غسان فلاح. (2009). "تدقيق الحسابات المعاصر: من الناحية النظرية". الطبعة الثانية، عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع، الأردن.

مطر، محمد. الحلبي، ليندا. (2009). "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

المومني، محمد. (2006). "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

نور، أحمد. (2007). "مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية". الطبعة الثانية، بيروت، الدار الجامعية، لبنان.

هندي، منير صالح. (1991). "الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر.

هيئة الأوراق المالية. (2007). "تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق". عمان، الأردن. متوفر على الرابط: http://www.jsc.gov.jo

**المراجع الأجنبية:**

Abed, Suzan. Al-Attar, Ali. & Suwaidan, Mishiel. (2012). "Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence". *International Business Research*, Vol. 5, No. 1; pp. 216-225.

American Institute of Certified Accountants (AICPA). (2001). Online available at: http://www.aicpa.org.

Becker, L.. Defond, M.. Jiambalvo, J.. & Subramanyam, K.. (1998). "The Effect of Audit Quality on Earnings Management". *Contemporary Accounting Research*, Vol. 15 No. 1, pp 1-24.

Beatty, A.. Ramesh, K.. & Weber, J.. (2002). "The importance of accounting changes in debt contracts: The cost of flexibility in covenant calculations". *Journal of Accounting and Economics* 33, pp. 205-227.

Carter, David, A.. Betty, J., Simkins. & W., Gary, Simpson. (2003) "Corporate Governance, Board Diversity, and Firm Value." The *Financial Review*, Vol. 38, pp. 33-53.

The Center for Audit Quality, (2007). Online available at: www.thecaq.org.

Chen, Hanwen. Chen, Jeff, Zeyun. Lobo, Gerald, J.. & Wang, Yanyan. (2011). "Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China". *Contemporary Accounting Research*, Vol. 28 No. 3, pp. 892–925.

Clikeman, P., M.. (2003). "Where Auditors Fear to Tread". *The Internal Auditor*, 60(4), 75-79. Retrieved October 13, 2004, from: http://www.theiia.org/chapters/index.cfm/view.news_detail/cid/37/newsid/3043.

Dechow, Patricia, M.. Saloan, Richard, G.. & Sweeny, Amy, P.. (1995). "Detecting Earnings Management". *The Accounting Review*, 70 (April): 193-225.

DeFond, M., L.. T., J., Wong. & S., H., Li. (2000). "The Impact of Improved Auditor Independence on Audit Market Concentration in China". *Journal of Accounting and Economics* 28: 269–305.

Economist. (2001). "Economic Focus, Taking the Measure". November, 24, p:72. http://www.economist.com.

Felix, W., L.. Gramling, A., A.. & Maletta, M., J.. (2001). "The Contribution of Internal Audit as a Determinant of External Audit Fees and Factors Influencing this Contribution". *Journal of Accounting Research*, Vol. 39 No. 3, pp. 513-534.

Gaa, J.. & Dunmore, P.. (2007). "The Ethics of Earnings Management". *Chartered Accountants Journal*.pp. 80-82.

Gerayli, Mahdi Safari. Yanesari, Abolfazl Momeni. Ma'atoofi, Ali Reza. (2011). "Impact of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran". *International Research Journal of Finance & Economics*, Issue 66, p77.

Gujarati, D., N.. (2003). "Basic Econometrics". Fourth Edition, McGraw-Hill.

Healy, P., M.. & Wahlen, J., M.. (1999). "A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting". *Accounting Horizons*, Vol.13, No.4. pp. 365-383.

International Federation of Accountants (IFAC). (2001). "Responses to the Member Body Compliance Program". [Online] Available at http://www.ifac.org/Compliance Assessment/ published_surveys.php.

Jean, Bedard. Sonda, Marrakchi, Chtourou. & Lucic, Courteau. (2004). "The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management". *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 23, No. 2, pp. 13-35.

Levitt, A.. (1998). "The Numbers Game". Speech Delivered at the NYU Center for Law and Business, New York, NY, 28 September, Available at: : www.sec.gov.

Magrath, L.. & Weld, L., G.. (2002). "Abusive Earnings Management and Early Warnings Signs". *The CPA Journal*, August, Available at: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/ f085002.htm .

Mehmet, Memis. & Emin, Cetenak. (2012). "Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison". *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 2, No. 4, pp.460-469.

Moradi, M.. Salehi, M.. & Shirdel, J.. (2011). "An Investigation of the Relationship Between Audit Firm Size and Earning Management in Quoted Companies in Tehran Stock Exchange". *African Journal of Business Management* Vol. 5 (8), pp. 3345-3353.

Al-Mousawi, Reem. & Al-Thuneibat, Ali. (2011). "The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities". *Dirasat, Administrative Sciences*, Vol. 38, No. 2, pp. 614-628.

Pickett, K., H., Spenser. & Pickett, Jennifer, M.. (2005). "Auditing for Managers: The Ultimate Risk Management Tool". John Waily and Sons ltd, the Atrium, Southern Gate, Chichester, England.

Porter, J.. Young, K.. & Beachy, P.. (1996). "Accounting-Based Constraints in Public and Private Debt Agreements: their Association with Leverage and Impact on Accounting Choices". *Journal of Accounting & Economics* 12: 65-95.

Prencipe, Annalisa. & Bar-Yosef, Sasson. (2009). "Corporate Governance and Earnings Management in Family- Controlled Companies". *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol.1,No.1, pp 199-227.

Rosenfield, Paul. (2000). "What Drives Earnings Management?". Available From http:// www. aicpa .org/ pubs/ jofa/oct2000/opinion. Htm.

Scott, B., Jacobson. & Pitman, M., K.. (2005). "Auditors and Earnings Management". Available From: http://www.nysscpa.org /cpajournal/2005/0802:/features /f085002.htm.

Spicer. & Pegler. (1989). " Practical Auditing ". Allied Publishers PVT .Ltd , ed. p1.

Stralser, steven. (2008). "Master of Business Administration in One Day". Second Edition.

Tbeishat, Azza. (2011). "Factors Affecting Earning Management: Practices in Jordanian Commercial Banks". unpublished master thesis, yarmouk University, Irbid, Jordan.

Thoopsamut, Wiwanya. & Jaikengkit, Aim-orn. (2009). " Audit Committee Characteristics, Audit Firm Size and Quarterly Earnings Management in Thailand". *Oxford Journal*, Vol. 8 Issue 1, pp.3-12.

Wahlen, James, M.. (1999). "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting". Accounting Horizons, Vol. 13, No. 4, pp. 365-383.

Warfield, T.. Wild, J.. & Wild, K.. (1995). "Managerial Ownership, Accounting Choices and Informativeness of Earnings". *Journal of Accounting and Economics*, 20, 61–91.

Watts, Ross, L.. & Zimmerman, J., L.. (1978). "Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards". The Accounting Review, pp: 112-134.

Watts, Ross, L.. & Zimmerman, J., L.. (1986). "Positive Accounting Theory". *Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall*.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم (أ)

الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2011

| التسلسل | الصناعة واسم الشركة | التسلسل | الصناعة واسم الشركة |
|---|---|---|---|
| *** | **الأدوية والصناعات الطبية وعددها: ست شركات** | 15 | الوطنية لصناعة الكلورين |
| 1 | الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية | 16 | الموارد الصناعية الأردنية |
| 2 | الأردنية لإنتاج الأدوية | *** | **صناعة الورق والكرتون وعددها: ثلاث شركات** |
| 3 | الحياة للصناعات الدوائية | 17 | اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي |
| 4 | فيلادلفيا لصناعة الأدوية | 18 | العربية للمشاريع الاستثمارية |
| 5 | دار الدواء للتنمية والاستثمار | 19 | مصانع الورق والكرتون الأردنية |
| 6 | المركز العربي للصناعات الدوائية | *** | **الطباعة والتغليف وعددها: شركتان** |
| *** | **الصناعات الكيماوية وعددها: 10 شركات** | 20 | الإقبال للطباعة والتغليف |
| 7 | المتكاملة للمشاريع المتعددة | 21 | الاتحاد للصناعات المتطورة |
| 8 | العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية | *** | **الأغذية والمشروبات وعددها: 10 شركة** |
| 9 | الصناعات البتروكيماوية الوسيطة | 22 | الوطنية للدواجن |
| 10 | الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج | 23 | المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار |
| 11 | المتصدرة للأعمال والمشاريع | 24 | دار الغذاء |
| 12 | الصناعات الكيماوية الأردنية | 25 | مصانع الزيوت النباتية الأردنية |
| 13 | العالمية للصناعات الكيماوية | 26 | الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية |
| 14 | الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو | 27 | سنيورة للصناعات الغذائية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 28 | الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها | 47 | مصانع الاسمنت الأردنية |
| 29 | الألبان الأردنية | 48 | البوتاس العربية |
| 30 | الاستثمارات العامة | 49 | الأردنية لصناعات الصوف الصخري |
| 31 | العالمية الحديثة للزيوت النباتية | *** | **الصناعات الهندسية والإنشائية وعددها: تسع شركات** |
| *** | **التبغ والسجائر وعددها: شركتان** | 50 | الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية |
| 32 | مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر | 51 | رم علاء الدين للصناعات الهندسية |
| 33 | الإقبال للاستثمار | 52 | العربية لصناعة المواسير المعدنية |
| *** | **الصناعات الاستخراجية والتعدينية وعددها: 16 شركة** | 53 | القدس للصناعات الخراسانية |
| 34 | حديد الأردن | 54 | العامة لصناعة وتسويق الخرسانة الخفيفة |
| 35 | الوطنية لصناعات الألمنيوم | 55 | أساس للصناعات الخراسانية |
| 36 | الاستثمارات والصناعات المتكاملة | 56 | الأردنية لصناعة الأنابيب |
| 37 | الدولية لصناعات السيليكا | 57 | الجنوب لصناعة الفلاتر |
| 38 | شركة الترافرتين | 58 | الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو |
| 39 | الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي | *** | **الصناعات الكهربائية وعددها: خمس شركات** |
| 40 | المتحدة لصناعة الحديد والصلب | 59 | الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة/مسك_الأردن |
| 41 | رخام الأردن | 60 | العربية للصناعات الكهربائية |
| 42 | اسمنت الشمالية | 61 | مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة |
| 43 | العامة للتعدين | 62 | مصانع الكابلات المتحدة |
| 44 | العربية لصناعة الألمنيوم/ارال | 63 | الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية |
| 45 | الوطنية لصناعة الصلب | *** | **صناعة الملابس والجلود والنسيج وعددها: ست شركات** |
| 46 | مناجم الفوسفات الأردنية | 64 | الزي لصناعة الألبسة الجاهزة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 65 | مجموعة العصر للاستثمار | 69 | عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية |
| 66 | اتحاد النساجون العرب | *** | **الصناعات الزجاجية والخزفية وعددها: شركتان** |
| 67 | الألبسة الأردنية | 70 | الدولية للصناعات الخزفية |
| 68 | مصانع الأجواخ الأردنية | 71 | مصانع الخزف الأردنية |
| **المجموع الكلي للشركات الصناعية عينة الدراسة** | | **71 شركة** | |

## Abstract

**Hawari, Firas Ali. The Impact of Audit Quality on Earnings Management: Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in Amman Stock Exchange. Master Thesis, Yarmouk University. 2013.**

**(Supervisor: Prof. Dr. Mahmoud Qaqish).**

This study aimed to identify the level of earnings management practices in manufacturing companies public shareholding listed in Amman Stock Exchange (ASE) in 2011, and the impact of audit quality which represented by the size of audit office to manage the earnings of these companies, as well as to identify the extent of the statistically significant relationship between some company characteristics as (company size, percentage of ownership of the shareholders, leverage of the company, net cash flows from operating activities, percentage of share value amount according to its market value, rate of return on assets, return on average shareholders' equity and the proportion of independent members the board of directors to the total number of board members) and between earnings management practices in manufacturing companies listed in (ASE).

In order to achieve the objectives of the study, discretionary accruals were measured as an proxy for earnings management using modified Jones model (1995), the size of the audit office was considered as proxy for quality external audit, and the study was applied on a sample of 71 manufacturing companies public shareholding available fiscal data for year 2011.

Hypotheses were tested by multiple regression way, where analysis results showed no statistically significant relationship between audit quality and earnings management practices, and show the existence of the practice of earnings management in the financial reports of the manufacturing Jordanian companies of the year 2011 by (29.9%) percentage, and the study

shows the presence of positive statistical correlation between each of the (ownership percentage of institutions and individuals that exceed their ownership of (5%) of the shares, percentage of share value amount according to its market value and the proportion of independent members of the Board Directors) and between the level of earnings management practices, as well as showing no significant statistical correlation between: (company size, leverage of the company, net cash flows from operating activities, rate of return on assets and average shareholders' equity) and between the level of earnings management practices in manufacturing companies Jordanian public shareholding listed in (ASE).

The study recommended the need for the Securities Commission to encourage users of financial statements to provide awareness and knowledge necessary to discover the practice of earnings management in companies., And the need to develop legislation and regulations governing the work of the external auditors to be able to perform the audit independently, and highly professional, away from the influence and pressure the company's management.



**Keywords: Audit Quality - Earnings Management - Discretionary Accruals - Manufacturing Companies Listed in Amman Stock Exchange.**